

↑ سلسلة أبحاث مركز البحوث بكلية الآداب والعلوم  
الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز - 1

قضاة المدينة ومكة في العصر الأموي  
( 41-132هـ / 661-750م )

د / إبراهيم بن عبد العزيز الجميح  
أستاذ مشارك - قسم التاريخ  
كلية الآداب والعلوم الإنسانية  
جامعة الملك عبد العزيز

1425هـ / 2004م



قضاة المدينة ومكة في العصر الأموي  
( 41-132 هـ / 661-750 م )

## ملخص البحث :

هذه الدراسة هي محاولة لإلقاء الضوء على قضاة المدينة ومكة في العصر الأموي . وذلك بتعريفهم ، وإبراز دورهم ومهامهم والقضايا التي تناولوها خلال المرحلة السفينية والزيرية والمروانية في العصر الأموي.

مع توضيح كيفية تعيين هؤلاء القضاة وعلاقتهم بالسلطة الحاكمة في المدينة ومكة ، ومدى استقلاليتهم في أحكامهم .

بالإضافة إلى إظهار علاقة القضاء بالقصاص والفتوى وغيرها من العلوم الدينية في المدينة ومكة في العصر الأموي .

وأخيراً ، ستحتوي الدراسة على تمهيد مختصر عن بداية القضاء في الإسلام ، وخاتمة توضح أهم ما توصلت إليه من نتائج .

شكر وتقدير

يتقدم الباحث بجزيل شكره وتقديره لمجلس البحث العلمي بجامعة الملك عبد العزيز  
على دعمه لهذه الدراسة.

والشكر موصول لمركز البحوث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية على تحكيمه ونشره  
لها.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
صفحة العنوان .....	
ملخص البحث .....	
شكر وتقدير .....	
المحتويات .....	
مقدمة .....	
تمهيد .....	
1- قضاة المدينة ومكة في الفترة السفينية (41-64هـ/661-684م) .....	11
أ- قضاة المدينة .....	11
ب- قضاة مكة .....	16
2- قضاة المدينة ومكة في الفترة الزيرية (64-73هـ/684-692م) .....	17
1- قضاة المدينة .....	18
2- قضاة مكة .....	18
3- قضاة المدينة ومكة في الفترة المروانية (73-132هـ/692-750م) .....	20
أ- قضاة المدينة .....	20
ب- قضاة مكة .....	42
خاتمة .....	45
الهوامش والتعليقات .....	47
المصادر والمراجع .....	76
أولاً: المصادر .....	76

**Judges of al-Madinah and Makkah During the  
Umayyad period  
( 41-132 A.H./661-750 A.D. )**

**Abstract :**

This study is an attempt to shed light on the judges of al-Madinah and Makkah during the Umayyad period.

The study will identify and make clear the role and duties of the judges in al-madinah and Makkah, during the Umayyad sufyani as well as, the zubayri, and the Murwani periods.

In addition to that, the study will attempt to explain how the judges were appointed, their relationship to the ruling authority in al-Madinah and Makkah, and to what extent their judgements were independent.

The study will also show the relationship between the Judiciary (Al-Qada) and the preaching (Al-Qassas), the Formal legal opinion (Al-Fatwa) and other relevant religious studies in al-Madinah and Makkah, during the Umayyad period.

Finally, the study will include a brief introduction about the beginning of the Judiciary (Al-Qada) in Islam, and a conclusion embracing the important results researched .

**Judges of al-Madinah and Makkah During the  
Umayyad period  
( 41-132 A.H./661-750 A.D. )**

**Ibrahim Abd Al-Aziz Al-Jomaih**

**Associate Professor – Department of History,  
Faculty of Arts and Humanities,  
King Abdulaziz University.**

## Jeddah, Saudi Arabia

1425 A.H / 2004 A.D

### مقدمة :

تعددت الدراسات التي تعني بأهمية القضاء في الإسلام ، ولا غرو في ذلك فالقضاء هو الحكم والفصل في الخصومات بين الناس على أساس الأحكام الشرعية المأخوذة من كتاب الله القرآن الكريم وسنة نبيه - صلى الله عليه وسلم - . والقضاة هم الموكلون بوظيفة القضاء المرتبطة بالعدالة والعدل في المجتمع الإسلامي ، وهي وظيفة عظيمة ومسئولية أعظم . وقد اهتم علماء المسلمين الأوائل بالقضاء ووظيفة القاضي وألفوا فيها العديد من الكتب (1) .

وفي العصر الحديث شملت الدراسات التي تعني بالقضاء ، القضاء في الإسلام بصورة عامة ، والقضاة ، وقضاء المظالم وخاصة في العصر العباسي (2) .

وبالرغم من قيمة هذه الدراسات التي تبرز أهمية القضاء والقضاة وتاريخهما ، إلا أن قضية المدينة ومكة وأقضيتهم في العصر الأموي لم يعطيا الأهمية التاريخية . ويبدو أن ذلك راجع لندرة المعلومات المتاحة في المصادر الإسلامية عن القضاء والقضاة في الحجاز في العصر الأموي ،



بالإضافة إلى تشتت تلك المعلومات في العديد والمتنوع من المصادر الإسلامية ؛ ككتب الطبقات والتراجم والتاريخ والبلدان وكتب الحديث والقضاء والأحكام والأنساب والأدب وغيرها .

ومن هنا ، جاءت هذه الدراسة لتحاول أن تملأ فجوة في التاريخ الإسلامي عامة والتاريخ الأموي خاصة وذلك بإلقاء الضوء على قضية المدينة ومكة في العصر الأموي .

وهي بذلك تحاول أن تبين ملامح نظام القضاء الرئيسة في الحجاز في المدينتين المقدستين ؛ المدينة ومكة من خلال التعريف بقضائيهما وتناول أهم الأقضية التي حكموا فيها.

وقد بدأت الدراسة بتمهيد يتناول التعريف بالقضاء وأهميته ونبذة تاريخية عن القضاء وبدايته في الإسلام من عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - إلى نهاية عهد الخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم - .

وتناول محتوى الدراسة القضية في المدينة ومكة وأقضيتهم خلال ثلاث فترات يشملها العصر الأموي .

أما الفترة الأولى فهي الفترة السفينانية ، وتبدأ بخلافة معاوية بن أبي سفيان سنة 41هـ/661م وتنتهي بموت معاوية الثاني سنة 64هـ/684م .

أما الفترة الثانية فهي الفترة الزبيرية ، وتبدأ بخلافة عبد الله بن الزبير على الحجاز سنة 64هـ/684م وتنتهي بمقتله على يد عامل بني أمية الحجاج بن يوسف الثقفي سنة 73هـ/692م .

أما الفترة الثالثة والأخيرة فهي الفترة مروانية ، وتبدأ بسيطرة عبد الملك بن مروان على الحجاز وضمه إلى الخلافة الأموية من جديد سنة 73هـ/692م وتنتهي بنهاية خلافة الأمويين سنة 132هـ/750م .

وتنتهي الدراسة بخاتمة لأهم ما توصلت إليه من نتائج مع قائمة بالمصادر والمراجع ، وقاعدة بيانات تشمل جداول عن أسماء القضاة في المدينة ومكة خلال الفترات الثلاث مجال الدراسة .

### تمهيد :

قبل الحديث عن قضاة المدينة ومكة في العصر الأموي ، لابد من تعريف القضاء وإعطاء صورة عن القضاء والقضاة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين رضي الله عنهم لكي يحقق البحث أغراضه .

فالقضاء : هو الحكم والجمع أفضية ، والقضاة جمع قاضي ، وهو الذي يحكم بين الناس ، يقال قضى يقضي قضاء فهو قاضٍ إذا حكم وفَصَلَ (3) .

وقد عرفَ العرب قبل الإسلام القضاء بمفهوم الحكم الذي يحكم بين الناس، وظهر عند العرب العديد من الحكام . حيث يورد ابن حبيب في كتابيه "المخبر" و"المنمق" العديد من حُكام قريش فمن حكام بني هاشم ؛ عبد المطلب بن هاشم والزيبر بن عبد المطلب وأبي طالب بن عبد المطلب ومن بني أمية حرب بن أمية وأبو سفيان بن حرب ، ومن بني مخزوم العدل وهو الوليد بن المغيرة بن عبد الله ابن عمر بن مخزوم وغيرهم من الحكام (4) .

ولم يكن يطلق على هؤلاء الحكام قضاة ، بل كان المتخاصمون يختارون حَكَمًا يذهبون إليه للتقاضي بين يديه وأحكامه غير ملزمة التنفيذ ، وإنما يقوم المتخاصمان بتنفيذها في كثير من الأحوال وفاء بالالتزام الأدبي (5) . كما أن الحكم لم يكن موظفًا ، بل يختاره الخصوم ويتفقون عليه للتحكيم في نزاعهم بما عرف عنه من صفات تؤهله للحُكم (6) .

وعند ظهور الإسلام أصبح مفهوم الحكم ينطبق على الله - سبحانه وتعالى - فهو  
أحكم الحاكمين ، وهو الحكيم له الحُكْمُ ، فالْحُكْم والحكيم من صفات الله سبحانه وتعالى ومن  
أسمائه وهما بمعنى الحاكم أي القاضي (7) .

يقول تعالى : ﴿

﴾

﴾

﴿ (8) . ويقول تعالى : ﴿

﴾

﴾

﴿ (9) .

وبعد ظهور الإسلام أرسى الرسول - صلى الله عليه وسلم - دعائم الدولة الإسلامية في  
المدينة ، وكان القضاء مرجعه الأول ، حيث كان - عليه الصلاة والسلام - يباشر القضاء  
بنفسه ويفصل في الخصومات بين الناس الذين يحتكمون إليه ، وكان حُكمه ملزماً . يقول

تعالى : ﴿

﴾

﴾

٦

﴿ (10) ﴾ .

وكان - عليه الصلاة والسلام - يستمد أحكامه اعتماداً على الوحي المنزل، يقول تعالى:



٦

﴿ (11) ﴾ .

وتدل أحاديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - على تشديده في أمر القضاء ووعدده القاضي العادل بالجنة والجائر بالنار<sup>(12)</sup>.

واشتهر بالقضاء في عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - علي بن أبي طالب ومعاذ ابن جبل وأبو موسى الأشعري - رضي الله عنهم - ، وقد أرسلهم - الرسول صلى الله عليه وسلم - إلى اليمن لتعليم الناس الشرع ، والقضاء بينهم اعتماداً على الكتاب والسنة والاجتهاد<sup>(13)</sup>.

أما في مكة ، فقد عيّن الرسول - صلى الله عليه وسلم - عتاب بن أسيد بن أبي العيص بن أمية (ت 13هـ / 643م) عاملاً على مكة بعد فتحها عام 8هـ / 629م<sup>(14)</sup> . ويُروى أيضاً أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - ولاه القضاء على مكة<sup>(15)</sup> . وكان عتاب بن أسيد - خلال ولايته على مكة - عادلاً مع الناس في أحكامه . يقول الصحابي الجليل عبد الله بن العباس (ت 68هـ / 687م) : "استعمل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عتاب بن أسيد - رضي الله عنه - على مكة ، فانتصر للمظلوم من الظالم"<sup>(16)</sup> .

ومن هنا ، كانت سلطات عتاب بن أسيد كوالي على مكة تشمل إلى جانب تصريف شؤون الولاية فض النزاع بين الناس وحل الخصومات<sup>(17)</sup>.

وقد رزق الرسول - صلى الله عليه وسلم - عتاب بن أسيد أربعين أوقية من فضة على عمله (18).

وفي عهد الخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم - كانوا يقضون بالقرآن الكريم وإن لم يجدوا فبسنة الرسول - صلى الله عليه وسلم - . وصار القضاء بعد الرسول - صلى الله عليه وسلم - في عداد الوظائف الداخلة تحت الخلافة وكان الخليفة أو من ينييه يمارس وظيفة القضاء . فعندما تولى الخلافة أبو بكر الصديق (11-13هـ/632-634م) - رضي الله عنه - استعمل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - على القضاء بالمدينة (19) . وكان عامله على مكة عتاب بن أسيد - والذي كان والياً وقاضياً على مكة في عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم ، واستمر عاملاً على مكة في خلافة أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - إلى وفاته سنة 13هـ/634م ، وهي السنة التي توفي فيها الخليفة أبو بكر الصديق - رضي الله عنه (20).

وكان الخليفة عمر بن الخطاب (13-23هـ/634-644م) - رضي الله عنه - يتولى القضاء بنفسه أثناء خلافته . يروي الطبري أن الخليفة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كان : "يطوف في الأسواق ، ويقرأ القرآن، ويقضي بين الناس حيث أدركه الخصوم" (21). كما عين الخليفة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يزيد بن سعيد بن ثمامة في بعض الأمور الصغيرة - في وسط خلافته - ، وكان يقضي في الدرهم ونحوه (22) . ثم استعمل الخليفة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - زيد بن ثابت الأنصاري (ت45هـ/665م) على القضاء وفرض له رزقاً (23) .

أما في مكة فلا تشير المصادر المتاحة إلى من تولى القضاء للخليفة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - والمرجح أن عمال الخليفة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - على مكة كانوا يتولون القضاء بالإضافة لتصريف شئون الولاية ، ومن هؤلاء نافع بن عبد الحارث بن خالد الحُزاعي (24) ، وكان من فضلاء الصحابة وكبارهم (25). وخالد بن العاص بن هشام ابن المغيرة المخزومي (26).

وفي عهد الخليفة عثمان بن عفان (24-35هـ/644-656م) - رضي الله عنه - كان يستعين بالصحابة ويشاورهم في القضايا (27). وكان عامله على القضاء زيد بن ثابت الأنصاري (28).

وتولى تصريف شئون ولاية مكة في عهد الخليفة عثمان بن عفان - رضي الله عنه - عدداً من العمال ، ومنهم علي بن عدي بن ربيعة بن عبد العزى بن عبد شمس القرشي (ت36هـ/656م) <sup>(29)</sup>، وكذلك خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي <sup>(30)</sup>.

أما في عهد آخر الخلفاء الراشدين ؛ الخليفة علي بن أبي طالب (35-40هـ/656-661م) - رضي الله عنه - فكان قاضيه بالمدينة ، خلال إقامته بها ، زيد بن ثابت ، واستمر قاضياً في المدينة بعد انتقال علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - إلى البصرة سنة 36هـ/656م حتى تنازل الحسن بن علي بالخلافة لمعاوية بن أبي سفيان في عام الجماعة سنة 41هـ/661م <sup>(31)</sup> . أما في مكة فلا تشير المصادر المتاحة إلى من تولى القضاء في عهد الخليفة علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ، والمرجح إن عماله على مكة كانوا يتولون القضاء بالإضافة لتصريف شئون الولاية . وقد عيّن الخليفة علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - على مكة أبا قتادة الأنصاري (ت45هـ/665م) <sup>(32)</sup>، ثم عزله وولى على مكة قُثم بن العباس بن عبد المطلب (ت57هـ/677م) <sup>(33)</sup>، الذي استمر والياً على مكة حتى مقتل الخليفة علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - سنة 40هـ/661م <sup>(34)</sup>.

يمكن القول إذن ، أنه في العصر الراشدي كان يوجد القاضي المختص الذي ينفرد بالنظر في الخصومات ، وكان القاضي مساعداً للخلفاء الراشدين الذين يفصلون في القضايا الكبرى والصغرى مع وجود القاضي المساعد .

ثم تطورت وظيفة القاضي في المدينة ومكة في العصر الأموي ابتداءً من عهد الخليفة معاوية ابن أبي سفيان وأصبح تعيين القاضي من اختصاص أمير المدينة أو مكة الذي كان يعين قاضياً مختصاً للنظر في الخصومات <sup>(35)</sup> .

## 1- قضاة المدينة ومكة في الفترة السفيانية (41-64هـ/661-684م) :

تبدأ الفترة السفيانية بتولي معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنه - الخلافة سنة 41هـ/661م، وتنتهي بوفاة معاوية بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان سنة 64هـ/684م. وقد امتدت سلطة معاوية بن أبي سفيان على الحجاز وشملت تعيين الولاة الذين كان من ضمن سلطتهم تعيين القضاة في أهم مدينتين من مدن الحجاز وهما المدينة ومكة .

## أ - قضاة المدينة :

تُجمع المصادر أن عبد الله بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب (ت84هـ / 703م) هو أول قاضي عُين في المدينة في العصر الأموي للنظر في الخصومات (36). وقد عينه على القضاء مروان بن الحكم (ت 65هـ/685م) الذي ولاه معاوية بن أبي سفيان المدينة سنة 42هـ/662م (37).

وكان عبد الله بن نوفل قاضياً عدلاً فهماً وكان مريضاً صحيحاً في الحكم ، ورضيه أهل المدينة قاضياً عليهم (38). كما كان قاضياً مختصاً ينفرد في النظر في الخصومات وله وظيفة رسمية ومعين من قبل والي المدينة للنظر في الخصومات (39).

وكان أول ما قضى به عبد الله بن نوفل حقاً على آل مروان ، فزاده ذلك عند مروان خيراً ، حتى أن أبا هريرة قال : "هذا أول قاضي رأيته في الإسلام" ذلك أن عبد الله ابن نوفل كان يُشبهه بالنبي - صلى الله عليه وسلم - (40).

ويورد وكيع في كتابه : "أخبار القضاة" ما قضى به عبد الله بن نوفل على آل مروان بدون تفصيل ، حيث يروي أن عبد الله بن نوفل هو أول من استقضى بالمدينة ، فأنفذ القضاء على عبد الله بن المطلب بن حنطب بن الحارث المخزومي ، وهو زوج فاطمة بنت الحكم ، أخت مروان بن الحكم ، فأرسل إليه مروان قائلاً : "عجلت عليه القضاء ؛ فقال [عبد الله ابن نوفل] : "أقضى الله عليه قضاءه قبل قضائي عليه ؛ فأعجب ذلك مروان من قوله وفعله" (41).

وكان أهل المدينة يأتون لعبد الله بن نوفل يستفتونه لصلاحه وفقهه ، فقد جاءته امرأة الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم تستفتيه في ولد زنا كان عبداً لها وتريد أن تعتقه في رقبة عليها ؛ فقال [عبد الله بن نوفل] : "سمعت عُمر بن الخطاب يقول : "لأن أُحمل على نعلين في سبيل الله أحب إلي من [أن] أُعتق ولد زنية " (42).

ومن هنا ، نلاحظ ارتباط القضاء بالفتوى . حيث أن القاضي عبد الله بن نوفل لفقهه كان يُستفتى أيضاً في الأمور الدينية .

كما كان القاضي عبد الله بن نوفل يقضي باليمين مع الشاهد (43) . وهو في ذلك يتبع قضاء الرسول - صلى الله عليه وسلم - الذي قضى باليمين مع الشاهد (44) .

والقضاء باليمين مع الشاهد الواحد ، أن يحلف صاحب الحق مع شاهده ويستحق حقه فإن رفض أن يحلف ، أحلف المطلوب فإن حلف سقط عنه الحق وإن أبي أن يحلف ثبت عليه الحق لصاحبه (45) .

وقد استمر عبد الله بن نوفل على قضاء المدينة حتى عُزِلَ مروان بن الحكم من إمارته الأولى سنة 49هـ/669م وعُين بدلاً عنه سعيد بن العاصي بن سعيد بن العاصي بن أمية (58هـ/678م) (46) والياً على المدينة ، الذي قام بدوره بعزل القاضي عبد الله بن نوفل وعين أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف (ت94هـ/713م) قاضياً على المدينة (47) .

ويُعتبر أبو سلمة بن عبد الرحمن من متقدمي التابعين وله حديث كثير وفقه وفتوى (48) .

وكان القاضي أبو سلمة بن عبد الرحمن يستحلف صاحب الحق مع الشاهد الواحد ويقضي بذلك في المدينة (49) . يروي مالك بن أنس (ت179هـ/795م) "أن أبا سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار [(ت107هـ/823م)] (50) سُئِلَا : هل يُقضى باليمين مع الشاهد فقالا : نعم" (51) .

ولم يقتصر دور القاضي أبي سلمة بن عبد الرحمن على القضاء ، بل كان أهل المدينة يسألونه الفتوى في أمور حياتهم . يقول المنذر بن علي بن أبي الحكم (52) : "أن ابن أخيه خطب ابنة عم له ، فتشاجروا في بعض الأمر ، فقال الفتى : هي طالق إن نكحتها حتى آكل الغضيض - والغضيض طلع النخل الذكر - (53) ثم ندموا على ما كان من الأمر فقال المنذر : أنا آتيكم من ذلك بالبيان ، فسأل المنذر القاضي أبو سلمة بن عبد الرحمن عن ذلك فقال له : "ليس عليه شيء طلق ما لا يملك" (54) .

واستمر أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قاضياً على المدينة إلى سنة 54هـ/674م حيث عزله مروان بن الحكم خلال ولايته الثانية على المدينة (55) . ثم قام مروان بن الحكم بتعيين مصعب بن عبد الرحمن بن عوف (ت64هـ/683م) قاضياً على المدينة (56) . وضم



إليه وظيفة الشرطة مع القضاء (57). ذلك أن مصعباً طلب من الوالي مروان بن الحكم أن يزوّده بعدد كبير من الشرطة لكي يضبط الأمور ويحافظ على الأمن في المدينة فزوده مروان بمائتي شرطي فضبط الأمور بها ضبطاً شديداً (58) .

والواقع ، إن تولي القاضي لأمر الشرطة ترتب عليه قيام علاقة وثيقة بين الشرطة والقضاء نظراً لاشتراك الطرفين في تطبيق العقوبة وحفظ الأمن والنظام (59) .

وكان مصعب بن عبد الرحمن شديداً صلباً في ولايته حتى أن وكيعاً يذكر إنه لما ولي الشرطة "أخذ الناس بالشدة وكانوا قبل ذلك يقتل بعضهم بعضاً" (60). ويؤكد ذلك ابن سعد حيث يروي بأن مصعباً بن عبد الرحمن بن عوف كان شديداً على المريب (61).

ونتيجة لشدة مصعب بن عبد الرحمن بن عوف ، الذي جمع بين وظيفتي القضاء والشرطة ، شكاه أهل المدينة إلى واليها مروان بن الحكم ، ولكن مروان أبقى عليه قاضياً وصاحب شرطة لحزمه واستقامة الأمور في عهده (62) .

والجدير بالملاحظة ، إن سلطة الوالي في الفترة السفينانية لا تقتصر على إدارته لشئون الولاية ، بل كان أيضاً يتولى القضاء مع وجود القاضي المعين من قبله . فقد كان مروان بن الحكم خلال ولايته الأولى على المدينة يتولى القضاء ، فقد اختصم زيد بن ثابت الأنصاري وعبد الله بن مطيع العدوي (ت73هـ/692م) (63) في دار كانت بينهما إلى مروان بن الحكم فقضى مروان على زيد بن ثابت باليمين على المنبر ولكنه رفض أن يحلف على المنبر (64).

وفي الحلف عند منبر الرسول - صلى الله عليه وسلم - في المسجد النبوي تأكيد على مدى أحقية المدعي ولأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - قال : "من حلف على منبري آثماً تبوأ مقعده من النار" (65).

وعندما عزل معاوية بن أبي سفيان مروان بن الحكم عن ولاية المدينة سنة 57هـ/677م عين بدلاً منه الوليد بن عتبة بن أبي سفيان (66) ، فقام بعزل القاضي مصعب ابن عبد الرحمن وعين بدلاً عنه عمرو بن عبد بن زمعة العامري قاضياً على المدينة واستمر على وظيفة القضاء حتى وفاة معاوية بن أبي سفيان سنة 60هـ/680م (67) .

ثم تولى يزيد بن معاوية بن أبي سفيان الخلافة سنة 60هـ/680م فقام بعزل والي المدينة الوليد بن عتبة بن أبي سفيان وعين مكانه عمرو بن سعيد بن العاص<sup>(68)</sup> الذي قام بتعيين عبد الله بن عثمان التيمي قاضياً عليها<sup>(69)</sup> .

غير أن عمرو بن سعيد لم يستمر على ولاية المدينة لفترة طويلة وكذلك قاضيه عبدالله ابن عثمان ، فقد قام يزيد بن معاوية بعزل عمرو بن سعيد وعين بدلاً عنه الوليد بن عتبة بن أبي سفيان والياً على المدينة للمرة الثانية في سنة 61هـ/681م<sup>(70)</sup> .

وقد قام الوليد بن عتبة بتعيين القاضي السابق عمرو بن عبد بن زمعة العامري على قضائه<sup>(71)</sup> . ولكن الوليد بن عتبة ، وخلال تفاقم حركة عبد الله بن الزبير سنة 62هـ/682م ، لم ينجح في السيطرة على حركته فعزله يزيد بن معاوية وولى مكانه عثمان بن محمد بن أبي سفيان<sup>(72)</sup> . الذي استعمل طلحة بن عبد الله بن عوف الزهري (ت 97هـ/716م) على قضاء المدينة سنة 62هـ/682م<sup>(73)</sup> .

اشتهر القاضي طلحة بن عبد الله بالفتيا وكان يكتب الوثائق ويقسم المواريث<sup>(74)</sup> .

والواقع ، أن دور قضاة المدينة المعينين رسمياً في الفترة السفيانية ينتهي بإخراج أهل المدينة لعامل يزيد بن معاوية ؛ عثمان بن محمد بن أبي سفيان ومن كان بها من بني أمية ، وإظهارهم خلع يزيد بن معاوية في سنة 63هـ/683م<sup>(75)</sup> .

وهكذا ، يلاحظ من استعراض قضاة المدينة في الفترة السفيانية تولى القضاء بها سبعة قضاة وارتباط تعيينهم وعزلهم بولاية المدينة المعينين من قبل الخليفين معاوية ويزيد . ذلك أن صلاحية والي المدينة نافذة في تعيين القضاة ومراقبتهم يقول وكيع عند استعراضه لقضاة المدينة : "وكانت ولاية البلدان إليهم القضاء، يولون من أرادوا ، وكان لا يركب القاضي مركباً ، ولا يذهب في حاجة إلا استأذن أمير البلد"<sup>(76)</sup> .

كما يلاحظ في الفترة السفيانية أن هناك عدداً من القضاة في المدينة لم يكونوا معينين رسمياً، بل كانوا على علم بالقضاء وكان بعضهم يقضي بين الناس . ومن هؤلاء ؛ أبو هريرة

(ت59هـ/679م) . الذي كان يقضي في المدينة حيث يورد وكيع لأبي هريرة عدداً من القضايا التي قضى فيها (77) .

كما اشتهر بالقضاء في المدينة زيد بن ثابت الأنصاري . وكان فقيهاً جامعاً عالماً بالقضاء ، واستمر على القضاء في المدينة منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - حتى وفاته سنة 45هـ/665م . يقول قبيصة بن ذؤيب الخزاعي (ت86هـ/705م) : (78) "كان زيد بن ثابت مترئساً بالمدينة في القضاء والفتوى والقراءة والفرائض في عهد عمر وعثمان وعلي في مقامه بالمدينة ، وبعد ذلك خمس سنين حتى ولي معاوية سنة أربعين فكان كذلك أيضاً حتى توفي زيد [بن ثابت] سنة خمسة وأربعين" (79) .

### ب- قضاة مكة :

الملاحظ ، أن المصادر التاريخية المتاحة لا تشير بالتفصيل إلى قضاة مكة في المرحلة السفينانية ، بل ولم تحدد - كما في قضاة المدينة - جميع أسماء من تولى القضاء في هذه المرحلة ومن تولى تعيينهم دع عنك أقضيتهم .

ويبدو أن ذلك راجع لندرة المعلومات عن قضاة مكة ، بالإضافة إلى تحول الدور السياسي من مكة إلى المدينة التي أصبحت مركز اهتمام الخلفاء الأمويين سياسياً وإدارياً . ويؤكد ذلك ما ذكره وكيع حيث يقول : "لم ينته إلينا أخبار قضاة مكة على التأليف ، فأخرجنا ما انتهى إلينا من أخبار من ولي القضاء بها مُتفرقاً" (80) . ولكن وكيع لم يحدد من هم قضاة مكة في عهد معاوية بن أبي سفيان (41-60هـ/661-680م) . ومع أن الفاكهي يورد رواية تفيد بأن منصب القاضي في مكة كان حكرًا في رجال قريش ، وفي رواية أخرى أن القضاء في مكة كان في بني مخزوم (81) . إلا إن من ذكرهم كأوائل من تولوا القضاء في مكة كانوا في فترة متأخرة عن الفترة السفينانية (82) .

والمرجح، أن ولاية مكة في عهد معاوية بن أبي سفيان كانوا يتولون القضاء بالإضافة إلى الإمارة . وقد عين معاوية خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي أميراً على مكة بدءاً من سنة 42هـ/662م (83) . وكان خالد بن العاص قد تولى ولاية مكة للخليفين عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان - رضي الله عنهما - ، وقد استمر والياً على مكة في خلافة معاوية

بن أبي سفيان لسنوات عديدة، حيث تشير المصادر أن خالد بن العاص كان والياً على مكة منذ سنة 42هـ/662م إلى سنة 48هـ/668م<sup>(84)</sup>.

وبالإضافة إلى خالد بن العاص تولى الإمارة بمكة في عهد الخليفة معاوية بن أبي سفيان عدد من الولاة<sup>(85)</sup>؛ ومنهم عبد الله بن خالد بن أسيد بن أبي العيص بن أمية<sup>(86)</sup>.

ويُفهم مما رواه الفاكهي (ت بعد 272هـ/885م) أن عبد الله بن خالد بن أسيد وغيره من الولاة كانوا يقيمون الحدود بمكة . حيث يروي أن عبد الله بن خالد بن أسيد : " كان هو - أو بعض ولاة مكة على مكة - قد جلدَ سعيد بن أبي طلحة في بعض الأمور ، فخرج في ذلك سعيد إلى معاوية بن أبي سفيان يريد أن يفسخ عنه الضرب ويخبره بأمره "<sup>(87)</sup>.

وبعد تولي يزيد بن معاوية الخلافة (60-64هـ/680-683م) كان على القضاء في مكة عُبيد بن حُنين المدني (ت 105هـ/723م)<sup>(88)</sup> . وهو من موالي آل زيد بن الخطاب ، ويوصف بأنه كان لبيباً فقيهاً علامة<sup>(89)</sup> . وقد ولاه القضاء عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب حينما عينه يزيد بن معاوية أميراً لمكة في سنة 63هـ/683م<sup>(90)</sup> .

## 2- قضاء المدينة ومكة في الفترة الزيرية (64-73هـ/684-692م) :

يُقصد بالفترة الزيرية المدة الزمنية التي استطاع فيها عبد الله بن الزبير بن العوام حكم الحجاز خلال خلافة بني أمية والتي امتدت لعشر سنوات من سنة 64هـ/684م إلى سنة 73هـ/692م . لقد قَبِلَ عبد الله بن الزبير البيعة لمعاوية بن أبي سفيان، ولكن بعد وفاة معاوية سنة 60هـ/680م ، رفض عبد الله بن الزبير إعطاء البيعة ليزيد بن معاوية واستقل بالحجاز ، ثم أعلن نفسه خليفة وبُويع له بالخلافة بعد وفاة يزيد بن معاوية سنة 64هـ/683م<sup>(91)</sup>.

استطاع عبد الله بن الزبير خلال فترة الاضطراب السياسي التي تلت وفاة يزيد بن معاوية أن يحصل على بيعة مدن الحجاز بالإضافة إلى اليمن ومصر والعراق وخراسان وأكثر إقليم الشام<sup>(92)</sup> . وشملت سلطة عبد الله بن الزبير تعيين القضاة على المدينة ومكة بالإضافة للطائف .

## 1- قضاء المدينة :

الواقع أن المصادر المتاحة لا تشير إلى من تولى القضاء في المدينة خلال حكم عبد الله ابن الزبير على الحجاز (64-73هـ/684-692م) . ويؤكد ذلك ما قاله وكيع في "أخبار القضاة" بعد أن ذكر أمراء المدينة في عهد عبد الله بن الزبير : "ولا نعلمهم استقضوا أحداً إلى هذه الغاية" (93) .

والمرجح أن عمال عبد الله بن الزبير على المدينة كانوا يتولون إقامة الحدود والقضاء بالإضافة إلى كونهم عمالاً عليها . ومن هؤلاء جابر بن الأسود بن عوف الزهري (94) ، والذي دعا أهالي المدينة لبيعة عبد الله بن الزبير ، وعندما رفض سعيد بن المسيب (ت94هـ/712م) إعطاء البيعة حتى يجتمع الناس ضربه ستين سوطاً (95) . وكذلك عامله طلحة بن عبد الله بن عوف الزهري وكان من فقهاء المدينة واشتهر بالقضاء (96) . حتى إنه عُين على قضاء المدينة في الفترة السفينية (97) . ويعتبر طلحة بن عبد الله آخر من تولى لعبد الله بن الزبير على المدينة ، وتلاه سيطرة الخليفة عبد الملك بن مروان على الحجاز ومقتل عبد الله بن الزبير سنة 73هـ/692م (98) .

## ب- قضاء مكة :

أصبحت مكة قاعدة عبد الله بن الزبير منذ سيطرته على الحجاز سنة 64هـ/683م . وخلال حكمه تولى القضاء في مكة عدد من القضاة ، ومنهم عبيد بن عمير بن قتادة الليثي (ت68هـ/687م) (99) . حيث يُوصف بأنه قاضي أهل مكة (100) . كما جمع عبيد بن عمير بين القضاء والقصص ، فذكر بأنه قاص أهل مكة (101) . حيث كان القاضي يقص ؛ أي يذكر ويوعظ في نفس الوقت (102) .

كما تولى القضاء في مكة عبد الله بن عبيد الله بن أبي مُلَيْكة التيمي (ت117هـ/735م) (103) . يروي ابن سعد أن عبد الله بن أبي مُلَيْكة قال: "ولاني ابن الزبير القضاء" (104) . كما يُذكر بأنه قاضي مكة وقاضي عبد الله بن الزبير (105) . وهو تابعي ثقة ، كان بالإضافة لتوليه القضاء مؤذناً لعبد الله بن الزبير (106) .

وتولى القضاء وإقامة الحدود - أيضاً - لعبد الله بن الزبير بمكة ابنه عبّاد ، والذي كان عظيم القدر عند والده حتى إنه كان يستخلفه إذا حج أو أتى الطائف (107) . وبالرغم من تولي هؤلاء منصب القضاء في عهد عبد الله بن الزبير إلا أن المصادر المتاحة لا تشير إلى أفضية قضوا بها في مكة .

والملاحظ ، أن عبد الله بن الزبير - خلال سيطرته على مكة - كان يتولى القضاء حيث كان يقضي بشهادة الصبيان فيما بينهم من الجراح (108) .

كما كان يقيم الحدود ، فقد أقام الحد على المهاجر بن الوليد المخزومي (109) وجلد أخيه عمرو بن الزبير (110) .

والجدير بالذكر ، أنه خلال حكم عبد الله بن الزبير على الحجاز قام بتعيين عبد الله بن عبيد الله بن أبي مُلَيْكَة التيمي على قضاء الطائف (111) . وكان ابن أبي مُلَيْكَة يستعين في قضائه بالطائف بالصحابي الجليل عبد الله بن العباس (ت 68هـ/687م) . يقول ابن أبي مُلَيْكَة: "بعثني ابن الزبير على قضاء الطائف فقلت لابن عباس : إن هذا قد بعثني على قضاء الطائف ولا غنى بي عنك أن أسألك . فقال لي : نعم فاكتب إليّ فيما بدا لك أو سل عما بدا لك" (112) .

وقد كتب ابن أبي مُلَيْكَة إلى عبد الله بن العباس يسأله في مسألتين ليقتضي بهما وهما اليمين على المدعى عليه وشهادة الصبيان . أما المسألة الأولى فتتعلق بإمرأتين كانتا في بيت واحد فإدعت إحدهما على الأخرى أنها طعننها في يدها ، وفي بيت آخر قوم سمعوا ما قالته وأنكرت الأخرى أنها طعننها (113) . وقد أجابه عبد الله بن العباس على هذه المسألة بقوله: "إنه لا يقضي في مثل هذا إلا بالزَّوْيَةِ ، ولكن أدع بالتي أدعي عليها فاقراً عليها : ﴿

﴿ (114) الآية ، ثم استحلفها ؛ [يقول ابن أبي مُلَيْكَة] فقرأت عليها الآية ؛ ثم ذهبت استحلفها ، فأبت أن تحلف فأقرت " (115) .

أما المسألة الثانية التي أرسل ابن أبي مُلَيْكَة يسأل فيها عبد الله بن العباس فهي شهادة الصبيان ، وقد رد عليه عبد الله بن العباس بقوله : " لا أرى أن تجوز شهادتهم ، أمر الله بمن يُرضى وأن الصبي ليس يُرضى " (116) .

ولا غرابة أن يسأل ابن أبي مُلَيْكَة، عبد الله بن العباس في القضايا فقد كان فقيهاً عالماً بالقرآن وتفسيره وأعلم من سبقه بحديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، وبقضاء الخلفاء أبو بكر وعمر وعثمان - رضي الله عنهم - (117) .

### 3- قضاء المدينة ومكة في الفترة المروانية (73-132هـ/692-750م) :

تبدأ الفترة المروانية بخلافة مروان بن الحكم سنة 64هـ/684م ، وقد استمر هذا الفرع من الأسرة الأموية في الحكم حتى سقوط دولتهم سنة 132هـ/750م .

وفي عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (65-86هـ/685-705م) تم القضاء على خلافة عبد الله بن الزبير بالحجاز سنة 73هـ/692م . حيث استطاع عامل بني أمية الحجاج بن يوسف الثقفي من إعادة الحجاز إلى سلطة الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان . ثم ، بدأ الخليفة عبد الملك بن مروان ومن تلاه من الخلفاء المروانيين في تعيين العمال والقضاة على أهم مدينتين في الحجاز وهما المدينة ومكة .

#### أ- قضاء المدينة :

تولى القضاء في المدينة العديد من القضاة خلال الفترة المروانية (73-132هـ/692-750م) . وكان تعيين هؤلاء القضاة من قبل ولاية المدينة. والظاهرة البارزة في هذه المرحلة كثرة عزل القضاة ، وارتباط تعيينهم وعزلهم بالولاية الذين تولوا إمارة المدينة من قبل الخلفاء المروانيين . ولكي تتضح صورة القضاة وأقضيتهم في المرحلة المروانية فقد تم تقسيمهم حسب عهود الخلفاء المروانيين .

## 1- عهد الخليفة عبد الملك بن مروان (65-86هـ/685-705م) :

بدأت سلطة الأمويين على المدينة في الفترة المروانية بولاية طارق بن عمرو المكي (118) - مولى الخليفة عثمان بن عفان - رضي الله عنه - الذي عينه الخليفة عبد الملك بن مروان بعد قضائه على أنصار عبد الله بن الزبير بالمدينة سنة 72هـ/691م (119) .

وخلال ولاية طارق بن عمرو على المدينة، التي استمرت لمدة خمسة أشهر ، كان يتولى القضاء بها ويحكم بين المتخاصمين (120). يورد ابن عساكر (ت571هـ/1175م) رواية عن سليمان بن يسار تفيد بأن طارقاً بن عمرو قضى بالعُمري (121) - وهي الدار الموروثة للوارث - عندما كان أميراً على المدينة استناداً على حديث لجابر بن عبد الله الأنصاري (ت78هـ/697م) (122) رواه عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (123) .

ويروي ابن حجر (ت852هـ/1448م) ما قضاه به طارق بن عمرو فيقول: " أعمرت امرأة بالمدينة حائطاً (124) لها [ل] ابناً لها ثم توفي ، وترك ولداً ، وتوفيت بعده وتركت ولدين آخرين ، فقال ولد المعمرة : رجع الحائط إلينا ، وقال ولد المعمر : بل كان لأبينا حياته وموته ، فاختصموا إلى طارق [بن عمرو] مولى عثمان ، فدخل جابر [بن عبد الله] فشهد على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالعُمري لصاحبها فقضى بذلك طارق، ثم كتب إلى [الخليفة] عبد الملك فأخبره بذلك وأخبره بشهادة جابر، فقال عبد الملك : صدق جابر فأمضى ذلك طارق [بن عمرو] ... " (125) .

والواقع أن شهادة جابر بن عبد الله الأنصاري كانت اعتماداً على حديث رواه جابر نفسه عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو: ( "أبما رجل أعمر عُمرى له ولعقبه، فإنها للذي يُعطاها. لا ترجع إلى الذي أعطاها أبداً" لأنه أعطى عطاء وقعت فيه المواريث ) (126).

ثم استعمل الخليفة عبد الملك بن مروان الحجاج بن يوسف الثقفي والياً على المدينة في سنة 73هـ/692م بعد قضائه على حركة عبد الله بن الزبير في مكة وعزل طارق بن عمرو (127) .



فاستقضى الحجاج بن يوسف عبد الله بن قيس بن مخزومة بن عبد المطلب بن عبد مناف على المدينة سنة 74هـ/694م<sup>(128)</sup> . ولا تشير المصادر المتاحة إلى أقضية قضى بها عبد الله بن قيس خلال توليه القضاء بالمدينة .

وعندما عزل الخليفة عبد الملك بن مروان الحجاج بن يوسف عن المدينة وولى مكانه عمه يحيى بن الحكم بن مروان والذي استخلف أبان بن عثمان بن عفان (ت 105هـ / 723م) سنة 76هـ / 695م<sup>(129)</sup> . قام أبان بن عثمان بعزل عبد الله بن قيس بن مخزومة عن القضاء وولى مكانه نوفل بن مساحق العامري سنة 76هـ/695م<sup>(130)</sup> .

وخلال تولي نوفل بن مساحق القضاء بالمدينة يشير وكيع في كتابه (أخبار القضاة)، إلى بعض أقضيته؛ ومن ذلك أنه قضى في حصة في دار ادعى فيها رجل على مروان أو بعض ولد مروان<sup>(131)</sup> حيث عوض المدعي عن دعواه حتى رضي بالرغم من عدم حضور خصمه<sup>(132)</sup> . ذلك أن الخصم الحاضر الممتنع عن حضور مجلس القاضي تسمع الدعوى عليه ويقضى بها عليه<sup>(133)</sup> .

كما كان نوفل بن مساحق يُقيد العبيد بعضهم من بعض<sup>(134)</sup> .

وبالإضافة إلى تولي نوفل بن مساحق القضاء بين الناس في المدينة ، كان أيضاً يلي المساعي وهي جباية الصدقات<sup>(135)</sup> . وكان عادلاً في جبايته وشديداً على أمراء القرى التابعة للمدينة ، فكان لا يصرف إلى الأمراء من أموال الصدقات شيئاً ، بل يقسمها ويُطعمها الناس<sup>(136)</sup> .

والجدير بالملاحظة ، أن وظيفة القضاء بين الناس خلال ولاية أبان بن عثمان على المدينة لم تقتصر على القاضي نوفل بن مساحق ، بل كان الوالي أبان بن عثمان نفسه يساهم فيها ، حيث كان من فقهاء المدينة وكان قد عَلمَ أشياء من قضاء أبيه عثمان بن عفان - رضي الله عنه -<sup>(137)</sup> .

يُروى عن مالك أن أبان بن عثمان كان يختصم إليه الناس وكان يقضي بينهم<sup>(138)</sup> .

والملاحظ أن أبان بن عثمان - خلال ولايته على المدينة كان له موقف من الأقضية التي قضى بها أعداء الدولة الأموية فكان لا يبت فيها حتى يراجع الخليفة الأموي ، يروي وكيع " أن أبان بن عثمان كتب إلى عبد الملك بن مروان ؛ أن أبا عبد الله [عبد الله] ابن الزبير قضى بين الناس بأقضية، فما يرى أمير المؤمنين فيها ؟ أفضيها أم أردّها؟ فكتب عبد الملك إلى أبان بن عثمان ؛ أنا والله ما عبنا على ابن الزبير أقضيته ، ولكن عبنا عليه ما تناوله من الأمر فإن ترداد الأقضية عندنا يتعسر " (139) .

ويدل ما قاله الخليفة عبد الملك بن مروان لواليه على المدينة أبان بن عثمان ، على أن أقضية عبد الله بن الزبير - عندما كان مسيطراً على المدينة - صحيحة وعادلة ، وإن ما كان بين عبد الملك بن مروان وعبد الله بن الزبير هو التنازع السياسي وسيطرة عبد الله بن الزبير على الحجاز أو كما قال عبد الملك بن مروان : " ما تناول من الأمر " .

استمر نوفل بن مساحق قاضياً على المدينة خلال إمارة أبان بن عثمان إلا أنه عُزل عن الإمارة سنة 83هـ/702م وتولي بعده هشام بن إسماعيل المخزومي (ت 87هـ/706م) الذي استمر والياً على المدينة حتى وفاة عبد الملك بن مروان سنة 86هـ/705م (140) .

وقد قام الوالي الجديد - هشام بن إسماعيل - بعزل نوفل بن مساحق وتعيين عمر بن خلدة الرُّزقي الأنصاري قاضياً على المدينة سنة 83هـ/702م (141) . وكان رجلاً ثقة مهيباً صارماً ورعاً عفيفاً (142) .

وكان عمر بن خلدة يقضي في المسجد (143) ويمثل الناس لما يقضي به بنفس راضية لهيبته وعدله . يروي ابن سعد عن ابن أبي ذئب (ت 159هـ/776م) . قوله : " حضرت عمر بن خلدة ، وكان على القضاء بالمدينة ، يقول لرجل رُفِعَ إليه : اذهب يا خبيث فاسجن نفسك . فذهب الرجل وليس معه حرسى ، وتبعناه ونحن صبيان حتى أتى السجّان فحبس نفسه " (144) .

وقد انصب اهتمام القاضي عمر بن خلدة على تخليص سائله عما سألته . يروي البسوى أن ربيعة بن أبي عبد الرحمن (ت 136هـ/753م) (145) قال : " قال لي ابن خلدة - وكان

نعم القاضي - : يا ربيعة أراك تُفتي الناس فإذا جاءك الرجل يسألك فلا تكن همتك أن تخرجه مما وقع فيه ولتكن همتك أن تتخلص مما سألك [عنه]" (146) . وفي رواية أخرى يقول ربيعة بن أبي عبد الرحمن : "قال لي ابن خلدة - وكان نعم القاضي - : يا ربيعة إني أراك تُفتي الناس وتقضي بينهم ، فإذا جلس إليك الرجلان فليكن همتك أن تتخلص منهما: فإنه أجرى أن تُخلَّص ما بينهما" (147) . ويدل هذا النص على ارتباط القضاء بالفتيا، فربيعة ابن عبد الرحمن كان يفتي الناس بالمدينة ويقضي بينهم بالرغم من أنه لم يكن معيناً رسمياً من قبل الدولة ومن يمثلها .

والملاحظ، أن عمر بن خلدة كان قاضياً عفيفاً لم يكن يرتزق على القضاء شيئاً (148) . وقد قيل له بعد أن عُزل عن القضاء في ولاية عمر بن عبد العزيز على المدينة سنة 87هـ/706م (149) : "يا أبا حفص كيف رأيت ما كنت فيه ؟ قال : كان لنا إخوان فقطعناهم وكانت لنا أريضة نعيش منها فبعناها وأنفقنا ثمنها" (150) .

ويدل ما قاله عمر بن خلدة على تشدده في أحكامه القضائية حتى إن صلته بإخوانه انقطعت ، كما يدل من جهة أخرى على تعففه فلم يكن يأخذ رزقاً على قضاؤه بين الناس، بل كان يعيش على ملكه الخاص من أرض كانت له . ومن هنا يذكر ابن سعد سوء حالة القضاة المادية في ذلك العصر وما طرأ عليها من تغيير في العصور التالية ، فيروى عن محمد ابن عمر الواقدي (ت 207هـ/822م) قوله : "لقد كان الرجلان يتقاولان بالمدينة في أوّل الزمان فيقول أحدهما لصاحبه : لأنت أفلس من القاضي ، فصار القضاة اليوم ولاية وجبارة وملوكاً أصحاب غلات وضياع وتجارات وأموال" (151) .

## 2- عهد الخليفة الوليد بن عبد الملك بن مروان (86-96هـ/705-715م):

عين الخليفة الوليد بن عبد الملك عمر بن عبد العزيز والياً على المدينة سنة 87هـ/706م فقام في نفس السنة بعزل عمر بن خلدة عن قضاء المدينة (152) .

وأثناء إمارة عمر بن عبد العزيز على المدينة (87-93هـ/706-712م) قام بتعيين اثنين من القضاة . أما الأول فهو عبد الرحمن بن يزيد بن جارية الأنصاري (ت 93هـ/

712م) وهو ثقة قليل الحديث (153). ولكنه لم يستمر على قضاء المدينة مدة طويلة ، بل أياماً معدودة ، حيث عزله والي المدينة عمر بن عبد العزيز (154). وكان سبب عزله أنه كان إذا اختصم إليه الخصمان في الشيء التافه اليسير أخرجه من ماله ، فأصلح به أمرهما ، وعندما علم بذلك عمر بن عبد العزيز ذكر ذلك للقاضي ، فقال له القاضي : "لا أستطيع غير ذلك" فعزله عمر بن عبد العزيز واستعمل غيره (155).

والمرجح ، أن موقف والي عمر بن عبد العزيز من القاضي عبد الرحمن بن يزيد وعزله كان راجعاً لتخوفه من ذهاب الأحكام القضائية ، ذلك أن تدخل القاضي بماله لإرضاء أحد المدعين على الآخر ولو في اليسير من المال فيها بُعد عن الأحكام والفصل فيها .

والجدير بالملاحظة ، أن عمر بن عبد العزيز عندما عيّن عبد الرحمن بن يزيد قاضياً على المدينة أجرى له راتباً شهرياً وهو دينارين في الشهر (156).

ويبدو أن هذا الأجر إضافة إلى مرتب القاضي ، إذ لا يعقل أن يكون مرتب القاضي هذا المبلغ اليسير ، خاصة إذا عرفنا أن راتب قاضي البصرة أياس بن معاوية (ت 122هـ/740م) كان مئة درهم في الشهر (157)، وإن مرتب عبد الرحمن بن حجية (ت 80هـ/699م) ، قاضي الفسطاط في ولاية عبد العزيز بن مروان، مائتي دينار سنوياً (158). لذلك لا يعقل أن يكون مرتب قاضي المدينة أقل من هؤلاء بكثير، والذي يُعتقد أنه مقارب لرزق القضاة في الأمصار الأخرى (159).

وبعد عزل عبد الرحمن بن يزيد قام عمر بن عبد العزيز - وهو والياً على المدينة - بتعيين أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري (ت 120هـ/738م) قاضياً عليها سنة 87هـ/706م (160).

وكان أبو بكر بن محمد قاضياً عالماً بالقضاء وأحكامه ، ويشار إليه بأنه كان أعلم زمانه بالمدينة بالقضاء (161). ويروى بأنه كان يتعلم القضاء من أبان بن عثمان بن عفان الذي كان قد علّم أشياء من القضاء من أبيه عثمان بن عفان - رضي الله عنه - (162).

ثم عزل الخليفة الوليد بن عبد الملك عمر بن عبد العزيز عن ولاية المدينة سنة 93هـ/712م، وولّى بدلاً عنه عثمان بن حيان بن معبد المري (ت 150هـ/767م) الذي قام بإقرار أبو بكر بن محمد الأنصاري على قضاء المدينة (163).

والجدير بالملاحظة ، أن عمر بن عبد العزيز خلال ولايته على المدينة كان يقضي بين الناس ، فكان إذا جاءه الرجل يدعي على الرجل حقاً ، نَظَرَ . فإن كانت بينهما مخالطة أو ملابسة أحلف الذي ادعى عليه ، وإن لم يكن شيء من ذلك ، لم يحلفه (164).

وبالإضافة إلى ذلك كان عمر بن عبد العزيز لا يقضي بقضاء حتى يستشير فقهاء المدينة ومنهم سعيد بن المسيب (ت 94هـ/712م) (165). يقول مالك بن أنس (ت 179هـ/795م) : "كان عمر بن عبد العزيز لا يقضي بقضاه حتى يسأل سعيد بن المسيب" (166). ولا غرابة أن يُسأل سعيد بن المسيب ، فقد كان فقيهاً ومفتياً وعالماً بقضاء الرسول - صلى الله عليه وسلم - وقضاء الخلفاء أبو بكر وعمر وعثمان - رضي الله عنهم - (167).

### 3- عهد الخليفة سليمان بن عبد الملك بن مروان (96-99هـ/715-717م):

قام الخليفة سليمان بن عبد الملك بعزل والي المدينة عثمان بن حيان المري سنة 96هـ/715م وولى القاضي أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري على المدينة (168). يُروى عن مالك بن أنس قوله : "لم يكن على المدينة أنصاري أميراً غير أبي بكر بن [محمد] بن عمرو بن حزم وكان قاضياً" (169).

وخلال تولي أبو بكر بن محمد الأنصاري إمارة المدينة كان يقضي بين الناس في المسجد وحوله حرس معهم سياط يذبون الناس عنه (170). كما يقول ربيعة بن أبي عبد الرحمن (ت 136هـ/753م) : "رأيت أبا بكر بن حزم إذ كان قاضياً يستند إلى عمود، وعنده حرس ، معهم سياط " (171).

والمرجح ، إن اتخاذ الحرس - ومعهم السياط - عند القاضي كان يهدف إلى حماية القاضي والدفاع عنه فيما لو تعرض لأذى الناس الذين تصدر ضدهم أحكامه ، وكذلك لتنفيذ

العقوبة التي ينطبق بها القاضي ضد المتهمين . كما أن حضور الحرس مع القاضي يعطي  
لسلطته هيبة أمام الناس .

والجدير بالملاحظة ، أن القاضي أبو بكر بن محمد الأنصاري كان يأخذ بإجماع أهل  
المدينة في قضاياها ويراه عند الاختلاف حق . يقول مالك بن أنس (ت 179هـ/ 795م) :  
"كان أبو بكر بن حزم على قضاء المدينة ؛ ووُلي المدينة أميراً ، قال [مالك] فقال له قائل :  
ما أدري كيف أصنع بالاختلاف ؛ فقال أبو بكر : يا ابن أخي إذا وجدت أهل المدينة على  
أمر مستجمعين عليه ، فلا تشك فيه أنه الحق" (172).

ومن الأمور التي قضى بها أبو بكر بن محمد الأنصاري أنه جلد عبداً قذف حرة أو حراً  
ثمانين جلدة (173). وقتل مسلماً بدمي لأنه قتله غيلة (174). وأجاز التوكيل من الخصم من غير  
عذر مع حضور صاحب الحق (175). كما قضى باليمين مع الشاهد (176). وأجاز شهادة  
قاذف (177).

وكان القاضي أبو بكر بن محمد الأنصاري شديداً على الفاسق من الشعراء ، وقد قام  
بجلد الشاعر الأحمص (178) مائة جلدة وغرّبه إلى جزيرة دَهْلَك (179).

ولم يتوانى القاضي أبو بكر الأنصاري خلال إمارته على المدينة من إقامة الحد على والي  
المدينة السابق في عهد الوليد بن عبد الملك ، عثمان بن حيان المري وذلك لشربه الخمر ،  
بالإضافة إلى إقامته لحد آخر عليه لاثامه عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان (ت  
96هـ/ 715م) بتهمة فاحشة (180).

وخلال ولاية القاضي أبو بكر بن محمد الأنصاري على المدينة قضى بقبول شهادة الابن  
لأبيه . يقول سليمان بن أبي سليمان (ت 142هـ/ 759م) : "شهدت لأبي بكر بن  
محمد فأجاز شهادتي لها" (181). كما أجاز شهادة من نسي ثم تذكر شهادته . فقد أتى  
القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (ت 108هـ/ 726م) (182) إلى أبي بكر بن حزم - وهو  
وال - في شهادة عنده لرجل ، فسأله عنها أبو بكر بن حزم ، ولم يذكرها القاسم عنده ، ثم ذكر  
شهادته بعد ذلك ، فأتى إلى أبي بكر بن حزم ، فأخبره بأنه قد ذكرها وأخبره بها ، فأجاز أبو

بكر شهادته وقال : "إنما أنت فنستجيز شهادتك ، وإن كان غير القاسم ما أجزنا شهادته" (183).

والملاحظ ، أن الوالي أبو بكر بن محمد الأنصاري قام خلال توليه إمارة المدينة سنة 96هـ/715م بتعيين ابن عمه أبو طُوَّاله عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر بن حزم الأنصاري (ت 134هـ/751م) قاضياً على المدينة (184).

وكان أبو طُوَّاله قاضياً صالحاً وصدوقاً وثقة (185)، وكان يطلب حضور من يسأله عن أمور تتعلق بالقضاء مبكراً . أرسل إليه محمد بن عمران التيمي (ت 154هـ/771م) (186) يسأله عن شيء من أمر القضاء ، فكان يقول له : "إذا أردت هذا فعليك بالْعُدوات ، فإن للقلب جِماحاً بِالْعُدوات" (187).

#### 4- عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز (99-101هـ/717-720م) :

توفي الخليفة سليمان بن عبد الملك بن مروان وتولى الخلافة بعده عمر بن عبد العزيز سنة 99هـ/717م ، فأقر أبو بكر بن محمد الأنصاري والياً على المدينة ، الذي قام بدوره بإقرار أبي طُوَّاله على القضاء إلى أن توفي الخليفة عمر بن عبد العزيز سنة 101هـ/720م (188).

ومما هو جدير بالملاحظة اهتمام الخليفة عمر بن عبد العزيز بالقضاء وأهلية من يتولاه . حيث تدل أقواله على الصفات الواجب توفرها في القاضي . فكان يقول : "لا ينبغي للقاضي أن يكون قاضياً حتى تكون فيه خمس خصال : عفيف ، حليم ، عالم بما كان قبله ، يستشير ذوي الرأي ، لا ييالي ملامة الناس" (189).

#### 5- عهد الخليفة يزيد بن عبد الملك بن مروان (101-105هـ/720-724م) :

تولى الخلافة يزيد بن عبد الملك سنة 101هـ/720م فقام بتعيين عبد الرحمن بن الضحاك بن قيس الفهري (190) والياً على المدينة ، الذي قام بدوره باستعمال سلمة بن عبد الله بن سلمة المخزومي قاضياً عليها (191).

والملاحظ، أن القاضي سلمة بن عبد الله لم يكتف بحكمه في أمور القضايا ، بل كان يستشير فقهاء المدينة ويسألهم عن بعض أمور أحكام القضاء . فعندما أحضر إلى مجلسه غلام للشهادة تصاغره ، فسأل القاسم بن محمد بن أبي بكر وسالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب (ت 107هـ/725م) <sup>(192)</sup> عن إجازته شهادته فكلاهما قال : "إن كان أنبت الشعر فأجز شهادته" <sup>(193)</sup>. والمقصود هنا بلوغ الصبي ، ذلك أن شهادته لا تقبل حتى يكبر والحد الفاصل بين الصغير والكبير هو الاحتلام <sup>(194)</sup>.

والواقع ، أن النظر في القضايا لم يقتصر على القاسم بن محمد بن أبي بكر وسالم ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، بل كان فقهاء المدينة ينظرون في المسائل القضائية التي يرفعها إليهم القضاة ، وكانوا إذا جاءتهم المسألة القضائية دخلوا فيها جميعاً فنظروا فيها ولا يقضي القاضي حتى يرفع إليهم فينظرون فيها فيصدرون <sup>(195)</sup>. ولعل هذا يشبه ما يعرف في عالمنا اليوم باسم محاكم التمييز أو "مجلس القضاء الأعلى" .

غير أن سلمة بن عبد الله لم يستمر على القضاء طويلاً لتغيير ولاية المدينة ، فعندما قام الخليفة يزيد بن عبد الملك بعزل والي المدينة عبد الرحمن بن الضحاك وولى مكانه عبدالواحد بن عبد الله النصري سنة 104هـ / 723م <sup>(196)</sup>، قام الوالي الجديد باستعمال سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (ت 127هـ/745م) قاضياً على المدينة في السنة ذاتها <sup>(197)</sup>.

ويُوصف سعد بن إبراهيم بأنه قاضياً عادلاً صليماً في الحكم شريفاً ، يُهاب ويُتقى <sup>(198)</sup>. ومن هنا فقد تولى قضاء المدينة مرات متكررة لعدد من ولاية المدينة ، في خلافة يزيد بن عبد الملك (101-105هـ/720-724م) والوليد بن يزيد بن عبد الملك (125-126هـ/743-744م) ، ويزيد بن الوليد بن عبد الملك (126هـ-744م) <sup>(199)</sup>.

وكان القاضي سعد بن إبراهيم يقضي في المسجد <sup>(200)</sup> كعادة القضاة في ذلك العصر. وله العديد من القضايا التي قضى فيها خلال تكرار توليه القضاء في المدينة. وكان في أحكامه شديداً على أهالي المدينة حتى ولو كانوا من أعيانها .



يروى جويرية بن أسماء بن عبيد (ت 173هـ/789م) (201) ، أنه تقدم إلى القاضي سعد بن إبراهيم رجل من أهل إسماعيل بن عبد الله بن مطيع (202) يدّعي على إسماعيل بأنه لم يعطه من صدقة عبد الله بن مطيع (ت 73هـ/692م) (203) طوال العام إلا بضعة دنانير، ولما سمع ذلك سعد بن إبراهيم قال لإسماعيل بن عبد الله بن مطيع : "إن كنت لجديراً في شرفك ، وسنك ، وموضعك ، ونعمة الله عليك ألا يشتد عليك (مثل ما أرى) من أهل بيتك . فقال إسماعيل بن عبد الله : أصلحك الله هُمُ الناس هُمُ الناس فقال له سعد : أما رأيت له حقاً في صدقة عبد الله [بن مطيع] ، على ما يذكر من عياله ، إلا كذا وكذا ديناراً؟ فقال إسماعيل بن عبد الله : ما ألوث (204) أصلحك الله ؛ فقال له سعد : فارفع إليّ حسابك ، ما قبضت الغلة وحيث وضعتها ، فمهما كان من ذلك من حق أقضيه لك ، وما كان من غير حق الزمناكه في ضُلب مالك" (205). وهنا طلب إسماعيل بن عبد الله من القاضي سعد بن إبراهيم بأن لا يدخل في هذا الموضوع ، ولكن القاضي سعد بن إبراهيم أصر على إسماعيل بأن يرفع إليه حسابه ، وعندما أجابه بالرفض ، قام بضربه بالسياط في مسجد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حتى وافق على رفع حسابه للقاضي ، ثم أخذ إلى السجن ، ويكمل راوي هذه الحادثة بقوله : "وكان إسماعيل [بن عبد الله بن مطيع] يومئذ سيد قريش" (206).

ويستنتج من حكم القاضي سعد بن إبراهيم في هذه القضية على شدته في الأحكام حتى على سادة القوم في المدينة ، كما يستدل بذلك، على عدالته كقاضي يتوخى العدل والإنصاف بين الناس .

وتدل أخبار القاضي سعد بن إبراهيم على تشدده في قبوله لشهادة الشهود وخاصة من يراه غير مؤهل للشهادة كأن يكون به حمق . فقد جاءه رجل يطلب حقاً ومعه شاهد ورجل يشهد على شهادة أخرى من مروان بن أبان بن عثمان (207) فقال له سعد : "من شهودك ؟ قال : هذا ، وهذا يشهد على شهادة مروان بن أبان ، فقال له القاضي سعد: هل لك شاهد غير مروان ؟ قال : لا ، فقال له سعد : قد والله أرى أبطل الله ما تطلب" فعاد الرجل إلى مروان بن أبان وأخبره برفض القاضي سعد لشهادته ، فأرسل مروان ابناً له إلى القاضي سعد فقال له : "إن أبي أرسلني يقول : لم ترد شهادتي ؟ فوالله لأنا خير منك ، وأبي خير من أيك ، وجددي خير من جدك" ، فرد عليه القاضي سعد قائلاً : "يا بني قل لأبيك : يرحم الله أباك ،

وجدك ، فأما أنت فلست بخير من أحد ؛ وأما مسألتك إياي : لم رددت شهادته ، فإن أمير المؤمنين يزيد بن عبد الملك كتب إلينا أن نرد شهادة الحمقى ، وإن أباك من الحمقى " (208).

وبالإضافة لرد القاضي سعد بن إبراهيم لشهادة الحمقى كان أيضاً لا يقبل شهادة من به ضعف في عقله . فقد شهد عنده رجل بشهادة فلم يتهمه القاضي سعد بن إبراهيم بالكذب ، ولكن اتهمه في ضعف عقله وقال له : "لولا أنني سمعت أنه كان يقال : يدخل الجنة كذا وكذا من هذه الأمة قلوبهم في الضعف على مثل قلوب الطير لعاقبتك ، ولكني أظنك منهم " (209).

كما كان القاضي سعد بن إبراهيم لا يجيز شهادة من يبول واقفاً (210) ؛ بالرغم من ورود ما يبيح ذلك في المصادر (211). ولعل موقفه هذا راجعاً لمنافاة من يبول واقفاً للوقار ومحاسن العادات ، ولأنه قد يتطايّر عليه رشاشه (212) .

ولم يقتصر القاضي سعد بن إبراهيم في تشدده على الحمقى وضعفاء العقل ومن يبول واقفاً ، بل كان أيضاً شديداً في إقامة الحدود على الفساق من المغنيين . فقد سمع يوماً مغنى يغني - وهو شارب - فأمر به فضربه الحد (213).

والجدير بالملاحظة ، أن القاضي سعد بن إبراهيم لم يستمر طويلاً على قضاء المدينة في عهد الخليفة يزيد بن عبد الملك (101-105هـ/720-724م) ، حيث قام والي المدينة عبد الواحد النصري بعزله عن القضاء وتولية سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت الأنصاري (ت 132هـ/750م) على القضاء سنة 104هـ/723م (214).

وكان سعيد بن سليمان فاضلاً عابداً كثير الصلاة (215). وتدل أخباره على أنه كان كارهاً للقضاء (216). وقد سأل أمير المدينة أن يعفيه من القضاء ، ولكن الأمير جمع له شيوخ أهل المدينة فقالوا لسعيد بن سليمان : "لقضاء يوم لحق أفضل عندنا من صلاتك عمرك" فتولى القضاء (217).

وكانت أول قضية قضى بها سعيد بن سليمان ضد أمير المدينة عبد الواحد النصري الذي كان قد غصب قوماً مالا لهم بمكّل (218) فأخرج القاضي سعيد من يديه ذلك المال وقسمه على الفقراء في المدينة (219).

والملاحظ ، أن والي المدينة أراد عزل القاضي سعيد بن سليمان لموقفه منه ، ولكنه لم يستطع لعدالة القضية التي قضى فيها ، بل أن والي عُزل من أجل هذه القضية (220).

وقد استمر سعيد بن سليمان قاضياً على المدينة حتى وفاة الخليفة يزيد بن عبد الملك سنة 105هـ/720م (221).

## 6- عهد الخليفة هشام بن عبد الملك بن مروان (105-125هـ/724-743م) :

تولى الخلافة هشام بن عبد الملك (105-125هـ/724-743م) فعين خاله إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي والياً على المدينة سنة 106هـ/725م (222) فقام بدوره بتعيين محمد بن صفوان بن عبيد الله الجمحي على قضائها في سنة 106هـ/725م (223).

وكان القاضي محمد بن صفوان يؤكد على شهادة الأخ لأخيه وجوازها . يروي وكيع عن أخي الزهري (224) قوله : " حضرت محمد بن صفوان الجمحي ، وجاءه ابن شهاب (225) في خصومة له ، وجاء بأخيه أي يشهد له ، فقال خصمه : إن شاهده أخوه ، فأمر به [القاضي] فوجيء (226) في عنقه ، وأجاز شهادته [أخو ابن شهاب] لأخيه " (227).

غير أن القاضي محمد بن صفوان لم يستمر على القضاء طويلاً - خلال ولاية إبراهيم ابن هشام المخزومي - ، بل عُزل وعُين بدلاً عنه الصلت بن زيد بن الصلت الكندي (228)، وقد استمر الصلت بن زيد قاضياً في المدينة ، إلى أن عُزل والي المدينة إبراهيم بن هشام المخزومي سنة 114هـ/732م ووُلي بدلاً عنه خالد بن عبد الملك بن الحارث بن الحكم بن أبي العاص (229).

وقد قام خالد بن عبد الملك بتعيين أبي بكر بن عبد الرحمن بن حويطب (ت133هـ/751م) قاضياً على المدينة سنة 114هـ/732م (230) ، ولكن أبا بكر لم يستمر طويلاً على القضاء في عهد والي خالد بن عبد الملك ، حيث قام بعزله ورد على قضاء المدينة القاضي السابق محمد بن صفوان (231).

وبالرغم من أن أغلب المصادر تذكر بأن محمد بن صفوان الجمحي هو قاضي المدينة خلال ولاية خالد بن عبد الملك (232) ، إلا أن وكيع في "أخبار القضاة" لم يتيقن من اسمه ، بل يقول: "ثم غُزل أبو بكر بن عبد الرحمن ، وزُد محمد بن صفوان الجمحي ، وقيل محمد ابن سليمان الجمحي ، وقيل عبيد الله بن صفوان الجمحي" (233).

ويورد وكيع رواية تفيد بأن عبيد الله بن صفوان الجمحي - ولعله يقصد محمد بن صفوان - هو قاضي الوالي خالد بن عبد الملك ، ويذكر قضية قضى فيها ، وهي أن أيوب ابن سلمة بن عبد الله بن الوليد بن المغيرة المخزومي (234) تزوج فاطمة بنت الحسن بن الحسين بن علي (235) بدون علم إخوتها ، حيث زوجها إياه ابنها الحسن بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ، فخاصم أحد أخوتها وهو عبد الله بن الحسن أيوب بن سلمة إلى والي المدينة خالد بن عبد الملك ليرد نكاح أيوب بن سلمة من فاطمة بنت الحسن ، فرفعها الوالي إلى قاضيه عبيد الله بن صفوان [محمد بن صفوان] ، ولكن القاضي تخوف أن يقضي على أيوب بن سلمة لقربته من الخليفة هشام بن عبد الملك ، حيث أنه خاله ، غير أن والي المدينة خالد ابن عبد الملك أمره أن يشتد ويضرب أيوب بن سلمة فأعادها القاضي ونسخ نكاح أيوب بن سلمة من فاطمة بنت الحسن فاعترض أيوب بن سلمة على حكم القاضي وقال بأنه سيُرد نكاح القاضي ، فضربه القاضي سبعين سوطاً (236).

غير أن أيوب بن سلمة رفع قضيته إلى الخليفة هشام بن عبد الملك الذي انتقد والي المدينة خالد بن عبد الملك وأعلمه بأن القاضي لم يكن ليتجرأ على ضرب خاله إلا بأمر منه ، ثم أمر الخليفة والي المدينة أن يدعو عشرة من خيار أهل المدينة ليخبروا فاطمة ابنة الحسن في نكاحها من أيوب بن سلمة فإن وافقت على أيوب بن سلمة فلها ذلك وقد أجاز أمير المؤمنين نكاحها ، وإن كرهت ذلك النكاح فيصرف عنها أيوب بن سلمة فاختارت فاطمة بنت الحسن أيوب بن سلمة وبقت معه حتى ماتت (237).

ويلاحظ ، في هذه القضية سيطرة والي المدينة على القاضي وإرغامه على إنفاذ الأحكام حتى وإن كان القاضي متخوفاً منها . وليس ذلك بغريباً فالصلاحيات الممنوحة للولاة على القضاة كانت قوية ونافذة فهم الذين يولونهم ويعزلونهم متى ما أرادوا (238).

وعلى الرغم من السلطة الممنوحة لولاة البلدان في تعيين القضاة وعزلهم والتدخل أحياناً في أفضيتهم إلا إنها كانت تراقب من الخليفة الأموي الذي يتدخل أحياناً ، كما تدخل الخليفة هشام ابن عبد الملك في هذه القضية بحلها .

ثم قام الخليفة هشام بن عبد الملك بعزل والي المدينة خالد بن عبد الملك سنة 118هـ/736م ، وكتب إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري - الذي تولى القضاء والإمارة بالمدينة سابقاً (239) - ، أن يتولى ولاية المدينة فكان يصلي بالناس عدة أيام حتى وصل الوالي الجديد للمدينة من مكة وهو محمد بن هشام بن إسماعيل المخزومي الذي استمر والياً على المدينة من سنة 118هـ/736م حتى وفاة الخليفة هشام ابن عبد الملك سنة 125هـ/743م (240).

والملاحظ ، أنه خلال إمارة أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم للناس بالمدينة كان أيضاً يتولى القضاء خلال تلك الأيام التي سبقت وصول الوالي . ويدل على ذلك ما ذكره وكيع من أن الوالي الجديد للمدينة وهو محمد المخزومي قام بعزل أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وولى بدلاً عنه مصعب بن محمد بن شريحيل العبدري على قضاء المدينة سنة 119هـ/737م (241).

ولكن مصعب العبدري لم يستمر على القضاء طويلاً إذ عزله والي المدينة محمد المخزومي وعيّن بدلاً عنه محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري (ت 130هـ/758م) قاضياً عليها (242).

وكان القاضي محمد بن أبي بكر يقضي بين الناس في مؤخر المسجد النبوي (243). ويتصف بأنه قاضياً زكناً أي ذا فطنة وحس صادق وظن كاليقين (244). يقول مالك بن أنس : "كان محمد بن أبي بكر ... قاضياً وكان زكناً" (245).

ويلاحظ ، أن القاضي محمد بن أبي بكر كان يقضي أحياناً على أساس إجماع وعمل أهل المدينة . يقول مالك بن أنس : "كان محمد بن أبي بكر على القضاء بالمدينة ، فكان إذا قضى بالقضاء مخالفاً للحديث يقول له أخوه عبد الله ، وكان رجلاً صالحاً: أي أخي أين أنت

عن الحديث أن تقضي به ؟ فيقول أيها [هيئات] فأين العمل ؟ يعني ما اجتمع عليه بالمدينة" (246).

ومن القضايا التي قضى فيها القاضي محمد بن أبي بكر ، القسامة وتفسيرها في الدم أن يُقتل رجل ولا تقوم على من قتله بينة عادلة كاملة ، فيستحلف أولياء القتل خمسين يمينا بأن من ادعوا عليه انفراد بقتل صاحبهم ما شركه في دمه أحد ، فإن حلفوا استحقوا دية قتلهم (247). يقول أبو ضمرة أنس بن عياض الليثي (ت 200هـ/815م) (248): "خرجنا ننتزه بالعقيق (249)، ونحن غلمان فعمد غلام من الأشجعيين (250) إلى فوق القصر (251) فرماه غلام بحجر فسقط فوق مينا ، فأحلف [القاضي] محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم أولياءه قسامة خمسين رجلاً ؛ لقد سعد فيه حياً وُرمي حياً وبه سقط ، ومن سقوطه مات ، فألزمهم الدية ... " (252).

واستمر القاضي محمد بن أبي بكر على قضاء المدينة حتى وفاة الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك سنة 125هـ/743م (253).

## 7- عهد الخليفة الوليد بن يزيد بن عبد الملك (125-126هـ/743-744م) :

عندما تولى الوليد بن يزيد بن عبد الملك الخلافة سنة 125هـ/743م قام بعزل والي المدينة محمد بن هشام المخزومي وعيّن بدلاً عنه يوسف بن محمد بن يوسف بن الحكم الثقفي والياً على المدينة بالإضافة إلى مكة والطائف (254).

وكعادة الولاة الجدد قام يوسف بن محمد الثقفي بتعيين سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف الزهري قاضياً على المدينة في سنة 125هـ/743م (255). وكان قد سبق أن تولى القضاء بالمدينة في عهد الخليفة يزيد بن عبد الملك (101-105هـ/720-724م) (256).

ويورد وكيع في كتابه : "أخبار القضاة" بعض القضايا التي قضى فيها سعد بن إبراهيم في عهد الخليفة الوليد بن يزيد . ومنها ما يرويه جويرية بن أسماء بن عبيد من أنه شهد سعد بن إبراهيم وقد قدم إليه عبد الله بن الحسن بن حسن بن علي بن أبي طالب (ت 144هـ/672م) (257) ومعه وكيل آل معاوية في قضية ؛ وهي أن : "عبد الله [بن الحسن] قد رَفَعَ في

عنصر [عُنقر] عين له بنسح [بينبع] (258) ، فحال بينه وبين ذلك وكيل إلى [آل] معاوية ،  
وادعى أن الوادي كله له ، فضرب له سعد أو قاض من قبل أجلاً على أن يأتي بالبينة على ما  
ادعى ، فلم يأت بالبينة حتى انقضى الأجل ، فقال سعد لعبد الله : أترضى أن نخلي بينك وبين  
عملك ، فإن كنت عَمِلت في حقك ، كما عَمِلت ، وإن كنت عَمِلت في غير حقك ، عُقِدَ  
عليك (259) ؛ قال [عبد الله] : نعم ؛ قال [سعد] : فقد خَلينا بينك وبين العُقل (260) ، فنَادَى  
وكيل [آل] معاوية : يا معشر المسلمين أشهد الله وأشهدكم أنني لست بوكيل ، ولا خصم إنما  
خصمه أمير المؤمنين ، يعني الوليد بن يزيد ، قال له سعد : قد أَقمت عندي البينة ، أنك جَرِيٌّ  
(261) وأنتك وكيل ، فلما رأيت الحق توجه عليك ، قلت : لست بوكيل ولا خصم ، أما والله  
لو نقضي بعلمنا في النعينة [البُعْيَعَة] (262) لقضينا بغير ما ترى " (263).

ويبدو من كلام القاضي سعد بن إبراهيم لوكيل بني معاوية إنه كان يرى بأن حق آل علي  
بن أبي طالب ليس مقصوراً على تلك الأرض المحدودة بينبع والتي نقل زرعها عبد الله ابن  
الحسن بن حسن بن علي بن أبي طالب ؛ بل على كامل أوقاف علي بن أبي طالب - رضي  
الله عنه - في البغيعة التي استولى عليها خلفاء بني مروان .

ومن جهة أخرى ، يدل كلام القاضي سعد بن إبراهيم على أن القاضي وإن كان يعلم  
بالحقوق ولمن تكون إلا أن سلطته كقاضي مقيدة أحياناً بسلطة الخليفة الأموي مما يدل -  
أحياناً - على أن سلطة القاضي لم تكن مستقلة تمام الاستقلال .

والواقع ، أن موضوع هذه القضية يتعلق بصدقة الخليفة علي بن أبي طالب - رضي الله  
عنه - في ينبع وهو حصن به نخيل وماء وزرع ، وبه أوقاف وصدقات لعلي بن أبي طالب -  
رضي الله عنه - يتوارثها أولاده من بعده (264).

وكان لعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه - في ينبع ضيعتان وهما : البُعْيَعَة ، وعيون  
منها عين أبي نَيْرَز - نسبة إلى مولى لعلي كان يقوم على مال علي في ينبع (265) - وقد  
تصدق بهما علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - على فقراء المدينة وابن السبيل وذوي  
الحاجة من أقربائه (266).

غير إنه وفي عهد الخليفة معاوية بن أبي سفيان أراد من عبد الله بن جعفر بن أبي طالب (ت 80هـ/699م)<sup>(267)</sup> أن يزوج ابنته ليزيد بن معاوية ، ولكن الحسين بن علي وهو خالها - رفض ذلك وأعطى البغيغات عبد الله بن جعفر بن أبي طالب يأكل منها ويستعين بها على دينه على ألا يُزوج ابنته يزيد بن معاوية ، وزوجها ابن عمها القاسم بن محمد بن جعفر ، ولم تزل البغيغات في يد حُسين حتى هلك ، ثم استولى عليها يزيد بن معاوية فكانت في يده ، ثم كانت في يد عبد الله بن الزبير وأخذها آل علي ، ثم دفعها عبد الملك إلى آل معاوية ، حتى تولى الخلافة عمر بن عبد العزيز فردّها إلى آل علي ، فلما تولى الخلافة يزيد بن عبد الملك ردها إلى آل معاوية<sup>(268)</sup> . واستمرت لهم حتى نهاية العصر الأموي .

ومن هنا، فليس غريباً والحالة هذه في أمر صدقات علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - التي تناوب ملكيتها الخلفاء الأمويين وعبد الله بن الزبير ما عدا الخليفة الأموي عمر بن عبدالعزيز - ، أن يرى فيها القاضي سعد بن إبراهيم رأياً يخالف رأي وكيل الخليفة الأموي الوليد بن يزيد ، وإنها من صدقات علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ولورثته فيها نصيب .

والحق ، أن القاضي سعد بن إبراهيم كان في حكمه شديداً على من يقوم بالتعريض بأفعال الرسول - صلى الله عليه وسلم - وأوامره ؛ ومنها ما أمر به الرسول - صلى الله عليه وسلم - من قتل كعب بن الأشرف اليهودي ، وهو شاعر كان يهجو ويؤذي الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، ويحرض ويؤلب عليه كفار قريش ، وكان من تولى قتله محمد ابن مسلمة بن سلمة بن مالك بن الأوس (ت 46هـ/666م) وصحابة معه ذهبوا لكعب واستدرجوه ثم قتلوه<sup>(269)</sup> . وعندما كان سعد بن إبراهيم معزولاً عن القضاء وجالساً عند إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي ، والي المدينة للخليفة هشام بن عبد الملك سنة 106هـ/725م ، اختصم عند الوالي ابن محمد بن مسلمة وآخر من بني حارثة<sup>(270)</sup> ، فقال ابن محمد بن مسلمة : "أنا ابن قاتل كعب بن الأشرف، فقال الرجل من بني حارثة : "والله ما قُتل [كعب] إلا غدرًا ولم يعترض على ذلك الوالي ، فلما أُستعمل سعد بن إبراهيم على القضاء في ولاية يوسف بن محمد الثقفي وفي خلافة الوليد بن يزيد بن عبد الملك (125-126هـ/743-744م)<sup>(271)</sup> ، أحضر القاضي سعد بن إبراهيم الرجل من بني حارثة وقال له : "أنت القائل : إنما قُتل



الأشرف غدرأ ؟ ثم ضربه خمسين ومائة [سوطاً] ، وحلق رأسه ولحيته ، ثم قال : والله لا أفوتنك الضرب ما كان لي سلطان" (272).

والواقع، أن القاضي سعد بن إبراهيم لم يقتصر في إقامته للحدود على المدينة، بل إن إقامته للحدود كان يلزمه حتى وهو بعيد عن منصبه كقاضي في المدينة، وكانت أحكامه تلقى قبولاً من الخلفاء الأمويين . فعندما طلبه الخليفة الوليد بن يزيد بالحضور إلى دمشق عين سعد بن إبراهيم بدلاً عنه على القضاء عُبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر ابن الخطاب (ت 147هـ/764م) (273) وذهب إلى دمشق ، وخلال انتظاره لمقابلة الخليفة الوليد بن يزيد رأى قريباً للخليفة يطوف في المسجد وهو سكران فضربه في المسجد ثمانين سوطاً وركب عائداً إلى المدينة، ولكن الخليفة الوليد أحضره وعندما سأله عما فعل قال القاضي سعد ابن إبراهيم: "يا أمير المؤمنين إنك وليتنا أمراً من أمورك، وأني رأيت حقاً لله ضائعاً؛ سكران يطوف في المسجد، وفيه الوفود ووجوه الناس، فكرهت أن يرجع الناس عنك بتعطيل الحدود، فأقمت عليه الحد؛ قال [الخليفة]: جزاك الله خيراً، وأمر له بمال وصرفه إلى المدينة ... " (274).

وبالرغم من عدالة القاضي سعد بن إبراهيم وتشدده في الأحكام القضائية، إلا أنه لم يستمر طويلاً على قضاء المدينة في عهد واليها يوسف بن محمد الثقفي ، فقد قام بعزله وعيّن بدلاً عنه يحيى بن سعيد الأنصاري (ت 143هـ/761م) (275) سنة 125هـ/743م الذي استمر على قضاء المدينة إلى أن قُتل الخليفة الوليد بن يزيد سنة 126هـ/744م (276).

ويوصف القاضي يحيى بن سعيد بأنه ثقة كثير الحديث حجة ثبناً وفقهاً ورجلاً صالحاً (277).

غير أن المصادر المتاحة لا تشير إلى أفضية ليحيى بن سعيد في المدينة خلال توليه القضاء، ولكنها تذكر بأنه استمر قاضياً في العصر العباسي، حيث ولاه الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور (ت 158هـ/775م) القضاء في مدينة الهاشمية بالكوفة في العراق سنة 143هـ/760م (278).

## 8- عهد الخليفة يزيد بن الوليد بن عبد الملك (126هـ/744م):

تولى الخلافة يزيد بن الوليد بن عبد الملك سنة 126هـ/744م ، فقام بتعيين عبدالعزيز ابن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان (ت 130هـ/748) <sup>(279)</sup> والياً على المدينة فجعل على قضائها سعد بن إبراهيم الذي تولى القضاء في المدينة مرات عديدة سابقة <sup>(280)</sup>.

ثم قام الخليفة يزيد بن الوليد بعزل والي المدينة عبد العزيز بن عبد الله بن عثمان ابن عفان وعين بدلاً عنه عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مروان (ت 147هـ/765م) في سنة 126هـ/744م <sup>(281)</sup>.

وقد قام الوالي الجديد ؛ بعزل القاضي سعد بن إبراهيم وتعيين عثمان بن عمر بن موسى التيمي (ت 145هـ/763م) على قضاء المدينة <sup>(282)</sup>. وبهذا يكون القاضي سعد بن إبراهيم قد تولى القضاء في المدينة ثلاث مرات وفي عهد ثلاثة من الخلفاء الأمويين وهم ؛ يزيد بن عبد الملك والوليد بن يزيد بن عبد الملك ويزيد بن الوليد بن عبد الملك . ويدل تكرار عزل وتولية القاضي سعد بن إبراهيم على القضاء على الصلاحية الكبيرة الممنوحة لولاة المدينة والتفويض الكبير الذي منحه لهم الخلفاء الأمويون . كما يدل أيضاً على عدالة القاضي سعد بن إبراهيم ورغبة ولاية المدينة في استمراره قاضياً يقيم الحدود بنزاهة وعدل وتحري. فقد كان يتحرى صدق الرجال ولا يقبل أي قول ، يقول شعبة بن الحجاج العتكي الأزدي (ت 160هـ/777م) : "ما رأيت رجلاً أوقع في رجال أهل المدينة من سعد بن إبراهيم ما كنت لأرفع له رجلاً إلا كذبه" <sup>(283)</sup>.

ومن جهة أخرى ، ترتب على تكرار عزل بعض القضاة في المدينة ، أن تعرض لهم السفهاء من الناس وذلك لزوال السلطة من أيديهم فينالون منهم ، وخاصة من أولئك الذين أقيم عليهم حد بسلطة القاضي <sup>(284)</sup>. وقد تعرض القاضي سعد بن إبراهيم لأذى بعض من أقام عليهم الحد ، ومع ذلك فقد كان يخشاه الناس لما عرفوا أنه ما يكاد يُعزل عن القضاء حتى يتولاه من جديد ويقيم الحد على من تعرض له <sup>(285)</sup>.

## 9- عهد الخليفة مروان بن محمد بن مروان بن الحكم (127-132هـ/744-750م):

بُويَع مروان بن محمد بالخلافة سنة 127هـ/744م ، فقام بإقرار عبد العزيز بن عمر ابن عبد العزيز على ولاية المدينة ومكة ، ثم عزله سنة 129هـ/746م ، وعيّن بدلاً عنه عبدالواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان على المدينة ومكة (286).

وقد قام عبد الواحد بن سليمان بتعيين عثمان بن عمر بن موسى التيمي على قضاء المدينة (287) والذي كان قد تولى قضاءها في عهد الخليفة يزيد بن الوليد بن عبد الملك . وكان للقاضي عثمان بن عمر مكانة رفيعة وجليلة وعاش حتى ولي القضاء في عهد الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور (288).

أما آخر قضاة الأمويين المعينين في المدينة في المرحلة المروانية فهو محمد بن عمران بن إبراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيد الله التيمي (ت 154هـ/771م) (289).

وقد تولى محمد بن عمران القضاء في المدينة في مرحلة عصيبة من الحكم الأموي. وذلك عند استيلاء الخوارج بقيادة المختار بن عوف الأزدي على المدينة سنة 130هـ/748م ، وهروب والي المدينة عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك إلى الشام (290). ولكن الخليفة مروان بن محمد وجه إلى المدينة عبد الملك بن محمد بن عطية الذي استطاع قتل المختار بن عوف ومن معه من الخوارج ، ثم خرج عبد الملك بن محمد بن عطية إلى اليمن واستخلف والياً على المدينة الوليد بن عروة بن محمد بن عطية (291)، الذي قام بتعيين محمد ابن عمران التيمي قاضياً عليها (292).

وصِفَ القاضي محمد بن عمران التيمي بأنه قاضياً مهيباً جليلاً ومن أهل المروءة والصلابة في القضاء ، ولا يُطمع في حكمه وله فقه وعلم وأدب (293).

والجدير بالملاحظة ، أن القاضي محمد بن عمران التيمي كان يستفيد من علماء وفقهاء المدينة ويشاورهم ، ومن هؤلاء محمد بن عبد الرحمن بن أبي الزناد (ت 174هـ/790م) ، الذي اشتهر بعلمه بحساب القسم والفرائض وفهمه للقرآن الكريم والحديث النبوي (294) . يقول محمد بن عمر الواقدي (ت 207هـ/822م) : "سمعت محمد بن عمران الطلحي قاضينا

وأُتي بكتاب يُقرأ عليه فقال : اغْرِضْ على محمد بن عبد الرحمن ، ف قيل : لا ، فقال : اذهب به فاعرضه عليه ثم جئني به " (295).

ويُعتبر القاضي محمد بن عمران التيمي آخر من تولى القضاء للمروانيين في العصر الأموي . ولكن شهرته كقاضي استمرت في العصر العباسي . فقد تولى القضاء في المدينة للخليفة العباسي أبي جعفر المنصور (296).

ويلاحظ في هذه المرحلة المروانية كثرة عدد القضاة الذين تولوا القضاء في المدينة ، حيث بلغ عددهم سبعة وعشرين قاضياً . ارتبط تعيينهم بالولاة العديدين الذين تولوا إمارة المدينة في الفترة المروانية . حيث كان الولاة هم الذين يعينون القضاة ويعزلونهم (297). كما يلاحظ أيضاً تكرار من تولى القضاء بينهم لفترة أو أكثر ، وذلك راجع لعدولهم ونزاهتهم في أحكامهم القضائية . وعلى سبيل المثال تولى القاضي أبو بكر بن محمد الأنصاري القضاء في المدينة المنورة ثلاث فترات . حيث كان يُعزل ويؤلى من جديد على القضاء . وينطبق الأمر أيضاً على القاضي سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الذي عُزل عن منصب القضاء وتولاه ثلاثة فترات .

والجدير بالملاحظة ، أن بعض فقهاء المدينة اشتهروا بمقدرتهم على القضاء ومعرفتهم بأحكامه بالرغم من أنهم لم يتولوا القضاء رسمياً ؛ ومن هؤلاء عطاء بن يسار (ت 103هـ/721م) وكان ثقة كثير الحديث وقاصاً واعظاً ثقة جليل القدر (298).

يروى البسوي أن رجلاً سأل سعيد بن المسيب عن أمر ، فسأله أن كان سأل أحد غيره ، فقال نعم سألت عطاء بن يسار فقال له : "فما قال لك ؟ قال : كذا وكذا قال : فاذهب إلى سليمان بن يسار (ت 107هـ/725م) فسله فأخبرني ما قال لك . قال : فسأله فقال : الأمر فيه كذا وكذا ، وأخبرت ابن المسيب : فقال ابن المسيب : عطاء قاضي وسليمان مُفت " (299).

ويفهم من هذا النص إن عطاء بن يسار أهل وقادر على القضاء بين الناس ، أما سليمان بن يسار فإنه مفتي يبين المشكل من الأحكام الدينية ويصدر فيها حكماً للناس .

ومما يؤكد مقدرة عطاء بن يسار على القضاء أكثر من الإفتاء ما يقوله عطاء نفسه من أن عبد الله بن عمرو بن العاص (ت 65هـ/685م) قال له : "إنما أنت قاضي ولست بمفت" (300).

وبالإضافة إلى عطاء بن يسار ، كان يقضي بالمدينة رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب العامري (ت 133هـ/751م) ، وذلك في مؤخر المسجد النبوي مع غيره ممن تولوا القضاء رسمياً في المدينة (301). كما كان يقضي في المسجد النبوي سلمة بن دينار أبو حازم الأعرج (ت 140هـ/757م) ، الذي يُوصف بأنه من عبّاد أهل المدينة وزهادهم (302). وكذلك شيبة بن نصاح المخزومي (ت 130 / 748م) ، وكان يقضي في مسجد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (303). وهو ثقة وإمام أهل المدينة في القراءات (304).

والجدير بالملاحظة ، إن بعض هؤلاء القضاة غير المعيّنين رسمياً كانوا في نفس الوقت يقصون (أي يعظون ويذكرون) ويفتون الناس . ومن هنا جاءت الروايات تفيد بأن بعض هؤلاء كانوا يجمعون بين القضاء والإفتاء والقصص (305).

فقد كان عطاء بن يسار قاضي ومفت وقاص (306). وكان سلمة بن دينار يجمع بين القضاء والقصص (307).

## 2- قضاة مكة :

سيطر الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان على مكة سنة 73هـ/692م وذلك بعد قضاء عامله الحجاج بن يوسف الثقفي على خلافة عبد الله بن الزبير ، فارتبطت سياسياً وإدارياً بالدولة الأموية . ولكن، يلاحظ أن المصادر المتاحة لا تشير بالتفصيل إلى من تولى قضاء مكة في الفترة المروانية والتي امتدت من سنة 73هـ/692م إلى سنة 132هـ/750م.

غير أن هناك إشارات في بعض المصادر إلى عدد من القضاة الذين تولوا القضاء في مكة خلال المرحلة المروانية من العصر الأموي . ومن هؤلاء القضاة ؛ طارق بن عمرو المكي (308). وقد عُين أيضاً على قضاء وإمارة المدينة بعد القضاء على حركة مصعب بن الزبير في العراق

سنة 72هـ/691م<sup>(309)</sup>. ولا تشير المصادر المتاحة إلى كيفية تعيينه على قضاء مكة ولكنها تكتفي بالقول بأنه قاضي مكة<sup>(310)</sup>.

وخلال ولاية عمر بن عبد العزيز على المدينة ومكة سنة 87هـ/706م ، في عهد الخليفة الوليد بن عبد الملك بن مروان ، قام عمر بن عبد العزيز بتعيين داود بن عبد الله الحضرمي على قضاء مكة<sup>(311)</sup>.

وعندما تولى الخلافة سليمان بن عبد الملك سنة 96هـ/715م، قام بتعيين داود بن طلحة الحضرمي قاضياً على مكة وولاه أيضاً إمارة مكة، وكان يقيم الحدود<sup>(312)</sup>.

وتشير المصادر المتاحة إلى عدد من القضاة في مكة في المرحلة المروانية . غير أنها لا تحدد من تولى تعيينهم . ومن هؤلاء ؛ مجاهد بن جبر (ت 104هـ/722م)<sup>(313)</sup>. وهو مولى لبني مخزوم، وكان فقيهاً ، عالماً ثقة ، كثير الحديث<sup>(314)</sup>. ويحيى بن عبد الله بن محمد ابن يحيى بن صيفي المكي (ت حوالي 120هـ/738م)<sup>(315)</sup>. وهو مولى لبني مخزوم ، وكان ثقة وله أحاديث<sup>(316)</sup>. ويذكر الفاكهي أنه أول قاضي على مكة من بني مخزوم<sup>(317)</sup>. وفي رواية أخرى يذكر الفاكهي أن أول قاضي على مكة من بني مخزوم هو المطلب بن عبد الله ابن المطلب بن حنطب بن الحارث القرشي المخزومي (ت حوالي 120هـ/738م)<sup>(318)</sup>. وكان ثقة ومن وجوه قريش<sup>(319)</sup>.

كما تولى القضاء بمكة أيضاً ، في أواخر الفترة المروانية، عدد من القضاة وهم؛ عبد الله ابن المؤمل بن وهب القرشي المخزومي (ت 150هـ/767م)<sup>(320)</sup>. وهو ثقة قليل الحديث<sup>(321)</sup>، ومحمد بن عبد الرحمن بن هشام المخزومي المعروف بالأوقص (ت 169هـ/785م)<sup>(322)</sup>. وكذلك عبد العزيز بن المطلب بن عبد الله بن المطلب بن حنطب المخزومي (ت حوالي 170هـ/787م)<sup>(323)</sup>. وكان حليماً محمود القضاء<sup>(324)</sup>.

والجدير بالملاحظة، أن القاضي في مكة كان يجلس للناس في الحرم أو بالقرب منه . حيث يُذكر أن من أبواب الحرم باب يقال له باب القاضي عند باب الأرقم وباب الصفا<sup>(325)</sup>. مما يرجح أن القاضي كان يجلس ، إما قرب ذلك الموضع من الحرم أو أن ذلك الباب

كان يؤدي إلى مجلس القاضي في الحرم (326). وبالإضافة إلى جلوس القضاة في الحرم أو قريباً منه للقضاء بين الناس كان الولاة أيضاً يجلسون للقضاء في الحجر (327).

أما المتخاصمون من الناس أمام القاضي فكانوا يعرضون قضاياهم ، ويبينون حججهم ، وعلى هذا الأساس يحكم القاضي في تلك القضايا بعد أن يحضر الشهود ، ويناقشهم في أقوالهم (328).

وتشير المصادر المتاحة إلى بعض من الأقضية التي قضى فيها قضاة مكة المتأخرون ، ولكنها أقضية كانت في العصر العباسي . حيث أن بعض القضاة استمروا يقضون في مكة في بداية العصر العباسي كمحمد بن عبد الرحمن الأوقص وعبد العزيز بن عبد المطلب بن عبد الله بن حنطب (329).

ومن هنا يلاحظ أن المصادر المتاحة لا تتوسع في الحديث عن قضاة مكة في الفترة المروانية ، فلم تحدد كيفية تولي أغلب القضاة للقضاء في مكة ، وكذلك لم تتناول أقضيتهم كما هو الحال في المدينة ، ولكن هذا لا ينفي وظيفة القضاء في مكة في الفترة المروانية ويتعارض مع ما ذكره أحد الباحثين من أن وظيفة القضاء اقتصرت على المدينة طوال عهد بني أمية حتى العصر العباسي (330).

#### خاتمة :

كان الهدف من هذه الدراسة هو توضيح دور قضاة المدينة ومكة في العصر الأموي (41-132هـ / 661-750م) خلال المراحل السفينانية والزبيرية والمروانية وذلك بتعريف قضاة كل فترة من تلك الفترات وتوضيح الأقضية التي تناولوها .

وقد بينت الدراسة في تمهيدها الأهمية التي أولاها الإسلام للقضاء وقضاء الرسول - صلى الله عليه وسلم - والخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم - . حيث كان الرسول - صلى الله عليه وسلم - يفصل في الخصومات عند قيام الدولة الإسلامية في المدينة ، ثم صار القضاء من

بعد الرسول - صلى الله عليه وسلم - في عداد الوظائف الداخلة تحت الخلافة في عهد الخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم - . بالإضافة إلى قيام الخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم - بتعيين القضاة المساعدين لهم .

وأظهرت الدراسة أن وظيفة القضاء في العصر الأموي بدأت في عهد الخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان الذي عين قاضياً للفصل في الخصومات بين الناس في المدينة . ومنذ عهد الخليفة معاوية بدأت صورة القاضي المعين رسمياً تتضح وكان يتولى تعيينهم ولاية المدينة الذين كان لهم سلطة نافذة على هؤلاء القضاة .

وأوضحت الدراسة أن قضاة المدينة كانوا أكثر عدداً من قضاة مكة . وذلك لأن المدينة كانت حاضرة للدولة الإسلامية منذ هجرة الرسول - صلى الله عليه وسلم - إليها إلى أن انتقل الخليفة علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - منها إلى مدينة الكوفة بالعراق . ولكنها بقيت في العصر الأموي تحظى بالاهتمام من قبل الخلفاء الأمويين لأنها دار الهجرة وموطن الصحابة رضي الله عنهم .

وأظهرت الدراسة أن سياسة الخلفاء الأمويين القائمة على عزل الولاية في عهد كل خليفة ترتب عليها قيام الولاية الجدد المعينين بعزل القضاة وتعيين قضاة جدد، وكان ذلك أوضح ما يكون في تعيين قضاة المدينة .

وبينت الدراسة العديد من القضايا التي قضى فيها قضاة المدينة واعتمادهم في الفصل في تلك القضايا على القرآن الكريم والسنة النبوية . وإن بعض القضاة كانوا يشاورون فقهاء المدينة ويأخذون برأيهم قبل الحكم في قضاياهم .

ويستدل من الدراسة وجود العديد من القضاة في مكة بالرغم من ندرة المعلومات عن قضاياهم في تلك الفترة التاريخية .

ويلاحظ العدد الكبير من الفقهاء في كل من المدينة ومكة المؤهلين للقضاء، بالرغم من أنهم لم يعينوا رسمياً من قبل ولاية المدينة ومكة .

ويستنتج من الدراسة الاستقلالية النسبية لقضاة المدينة ومكة في العصر الأموي على الرغم من تبعية هؤلاء القضاة في تعيينهم للولاية .



كما يستنتج أيضاً كثرة عدد قضاة المدينة وإنهم امتازوا بالنزاهة والعدل في أحكامهم ، وأن بعضهم كانت لهم بعض القضايا التي حكموا فيها غير متأثرين بأي ضغوط سواء من الولاة أو الخلفاء .

كما يلاحظ من الدراسة أن بعض القضاة كانوا يتميزون بصفات علمية متعددة ، فقد كان القاضي - في نفس الوقت - مفت وقاص وفقه ومحدث . وهذه صفة ظاهرة للقضاة في العصر الأموي تلتها مرحلة تطور للقاضي المختص بالقضاء والتي أصبحت واضحة في العصر العباسي .

ومن هنا ، يمكن القول أن قضاة المدينة ومكة في العصر الأموي كانوا امتداداً لتأصيل نظام القضاء في الدولة الإسلامية والذي بدأ في عصر النبوة والعصر الراشدي . كما يمكن القول - أيضاً - أن قضاة المدينة ومكة لعبوا دوراً هاماً في تطوير النظام القضائي في العصر الأموي، ليس فقط من حيث تعدد مواهبهم العلمية، بل - أيضاً - من حيث نزاهتهم وعدالتهم في أحكامهم القضائية .

وأخيراً ، لعل هذه الدراسة قد أوفت موضوع قضاة المدينة ومكة في العصر الأموي حقه . وهي - على أية حال - محاولة قُصد بها تسليط الضوء على دور تلك الفئة المميزة إبان فترة مهمة من التاريخ الإسلامي .

### الهوامش والتعليقات

- (1) يورد ابن النديم في الفهرست مجموعة من الكتب المؤلفة عن القضاء والقضاة ككتاب أدب القاضي لأحمد الخصاص ، وكتاب أدب القاضي لعبد الحميد بن عبد العزيز أبو حازم القاضي ، وكتاب أدب القاضي للحسن بن زياد اللؤلؤي ، وكتابي أدب القاضي والوديعه والأقضية لأبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي وكتاب القضاء وأدب القاضي لداود ابن علي بن داود بن خلف الأصفهاني وغيرها من الكتب . انظر: محمد بن إسحاق بن النديم ، الفهرست، بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر ، د.ت ، ص ص 288-290 ، 292-293 ، 296-304 .

(2) هناك العديد من الدراسات عن القضاء والقضاة في العصر الإسلامي وخاصة العصر العباسي. انظر على سبيل المثال لا الحصر: محمد ضيف بطانية، القضاء في الإسلام، مجلة الدارة، العدد 1، 1409هـ ؛ سامي أحمد عبد الحليم إمام ، قضاء المظالم في عصر الدولة العباسية ، مجلة كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، العدد 5 ، 1984م ؛ محمود الشرقاوي، القضاء في الإسلام ، الدمام : دار صالح للنشر والتوزيع ، د.ت ؛ صالح العلي ، قضاة بغداد في العصر العباسي ، مجلة العرب ، مجلد 12 ، الرياض : 1969م . وغيرها من الدراسات التي تناولت في ثناياها القضاة، ولكنها أتت ضمن دراسات عامة عن الحجاز في العصر الأموي وغيره، وقد استفادت منها هذه الدراسة كونها ذكرت بعض قضاة المدينة ومكة، وسيشار إليها في هوامش هذه الدراسة .

(3) محمد بن مكرم بن منظور ، لسان العرب، دار صادر: بيروت، د.ت، ج 15، ص 186 .

(4) انظر : محمد بن حبيب بن أمية البغدادي ، المحبر ، ت. ايلزه ليختن شتير، بيروت : المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع ، د.ت ، ص 132-137 ؛ وانظر أيضاً : المنمق في أخبار قریش ، ت. خورشيد أحمد فاروق ، ط 1 ، بيروت : عالم الكتب ، 1405هـ/1985م ، ص 368.

(5) انظر : إلهام أحمد البابطين ، الحياة الاجتماعية في مكة منذ ظهور الإسلام حتى نهاية العصر الأموي ، ط 1، الرياض : مطابع الخالد للأوفست ، 1419هـ ، ص 122 .

(6) البابطين ، الحياة ، ص 122 .

(7) ابن منظور ، لسان ، ج 12 ، ص 140 .

(8) سورة يونس ، الآية 93 .

(9) سورة النمل ، الآية 78 .

(10) سورة النساء ، الآية 65 .

(11) سورة المائدة ، الآية 48 .

(12) انظر : محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة، سُنن ابن ماجة، ت. محمد فؤاد

عبد الباقي ، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت، كتاب الأحكام ، باب

التغليظ في الحيف والرشوة ، وباب الحاكم يجتهد فيصيب الحق ، ج2،

ص ص 775-776؛ انظر أيضاً: محمد بن خلف بن حيان وكيع،

أخبار القضاة، بيروت: عالم الكتب، د.ت، ج1، ص ص 7-16.

(13) انظر : محمد بن سعد بن منيع البصري ، الطبقات الكبرى ، بيروت :

دار صادر ، د.ت ، ج2 ، ص ص 337-350 ؛ وكيع ، أخبار ،

ص ص 84-102 .

(14) ابن سعد ، الطبقات ، ج5، ص 446 ؛ خليفة بن خياط العصفري ،

تاريخ خليفة بن خياط، ت. أكرم العمري ط 2 ، الرياض : دار طيبة

للنشر والتوزيع ، 1405هـ/1985م ، ص ص 87 ، 92 ؛ محمد بن

إسحاق الفاكهي ، أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه ، ت. عبد الملك

بن عبد الله بن دهيش ، ط 2 ، بيروت : دار خضر للطباعة والنشر

والتوزيع، 1414هـ/1994م ، ج3 ، ص 175 . وانظر ترجمة عتاب

ابن أسيد عند : ابن سعد ، الطبقات، ج5 ، ص 446 ؛ عز الدين

علي بن محمد الجزري ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة ،

بيروت: دار الفكر ، 1409هـ/1989م ، ج3، ص ص 452-

453 .

(15) انظر : أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، بيروت : دار

الكتب العلمية ، د.ت ، ج14 ، ص ص 198-199 .

(16) الفاكهي ، أخبار ، ج3 ، ص 175 .

(17) الباطنين ، الحياة ، ص 122 .

(18) الفاكهي ، أخبار ، ج3 ، ص 176 ؛ وقارن :ابن الأثير ، أسد ، ج3 ، ص 452 . حيث يذكر أن الرسول صلى الله عليه وسلم رزقه درهمين والأرجح ما ذكره الفاكهي .

(19) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 123 ؛ وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 104 .

(20) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ص 97 ، 123 . حيث يذكر أن الخليفة أبا بكر - رضي الله عنه - وعتاب بن أسيد توفيا في يوم واحد . نفس المصدر ، ص 123 .

(21) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، ت. محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط4، القاهرة : دار المعارف ، د.ت ، ج4 ، ص 213 .

(22) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 106 . وانظر فترة تعيينه عند : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تهذيب التهذيب، ط 1 ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، 1412هـ/1991م ، ج6 ، ص 209 . وانظر ترجمة يزيد بن سعيد عند : ابن حجر ، تهذيب ، ج6 ، ص 209 .

(23) ابن سعد ، الطبقات ، ج2 ، ص 359 ؛ وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 108 . وانظر ترجمة زيد بن ثابت عند : ابن سعد ، الطبقات، ج2 ، ص ص 358-362 ؛ ابن حجر، تهذيب ، ج2، ص 233.

(24) ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص 460 ؛ خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 153 . وانظر ترجمة نافع بن عبد الحارث الخزاعي عند : ابن الأثير ، أسد ، ج4 ، ص ص 524-526 .

(25) ابن الأثير ، أسد ، ج4 ، ص 524 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج5 ، ص 602 .

(26) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 153 . الفاكهي ، أخبار ، ج3 ، ص 181 . وانظر ترجمة خالد بن العاص المخزومي عند : المصعب بن عبد الله بن المصعب الزبيري ، كتاب نسب قريش ، ت. إ. ليفي بروفيسال ، ط3 ، القاهرة : دار المعارف ، د.ت ، ص ص 312-313 ؛ ابن الأثير ، أسد ، ج1 ، ص ص 577-578 .

(27) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 110 .

(28) انظر : ابن سعد ، الطبقات ، ج2 ، ص ص 359-360 . الطبري ، تاريخ ، ج4 ، ص 422 .

(29) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 178 . وانظر ترجمة عدي بن ربيعة القرشي عند : ابن الأثير ، أسد ، ج3 ، ص 623 .

(30) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 178 .

(31) ابن سعد ، الطبقات ، ج2 ، ص 360 .

(32) انظر ترجمته عند : ابن الأثير ، أسد ، ج5 ، ص ص 250-251 .

(33) انظر ترجمته عند : ابن الأثير ، أسد ، ج4 ، ص ص 92-93 ؛ ابن حجر تهذيب ، ج4 ، ص 546 .

(34) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 201 .

(35) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص ص 113 ، 141 ؛ وانظر هنا : صالح أحمد العلي ، إدارة الحجاز في العهود الإسلامية الأولى ، مجلة الأبحاث ، عدد 402 ، السنة 21 ، بيروت : الجامعة الأمريكية ، 1968م ، ص 225 ، 232 .

(36) ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص ص 21-22 ؛ خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 228 ؛ عبد الله بن مسلم ابن قتيبة ، المعارف ، ت. ثروت عكاشة ، ط4 ، القاهرة : دار المعارف ، د.ت ، ص 558 ؛ الطبري ، تاريخ ، ج5 ، ص 172 . وانظر ترجمة عبد الله بن نوفل عند : ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص ص 21-22 ؛ ابن الأثير ، أسد ، ج3 ، ص ص 303-304 ؛ وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص ص 113-116 .

(37) ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص 38 ؛ الطبري ، تاريخ ، ج5 ، ص 172 . انظر أيضاً: خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ص 204 ، 228 ؛ وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 113 . وانظر ترجمة مروان بن الحكم عند : ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص ص 35-43 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج5 ، ص ص 404-405 .

(38) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص ص 113-114 .

(39) انظر : محمد محمد حسن شُرَّاب ، المدينة في العصر الأموي (دراسة سياسية وإدارية واجتماعية واقتصادية وفكرية) ، ط 1 ، دمشق : مؤسسة علوم القرآن ، 1404هـ/1984م ، ص ص 236-237 .

(40) ابن قتيبة ، المعارف ، ص 558 ؛ وقارن : ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص 22 ؛ وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 113 .

(41) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 114 . وانظر ترجمة عبد الله بن المطلب بن حنطب بن الحارث المخزومي عند : الزبير ، نسب ، ص ص 338-339 . ابن حجر ، تهذيب ، ج3 ، ص 127 .

(42) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 115 . وحول عتق ولد الزنا انظر : ابن ماجة ، سنن ، كتاب العتق ، باب عتق ولد الزنا ، ج2 ، ص 846 .

وانظر ترجمة الحارث بن نوفل عند : ابن حجر ، تهذيب ، ج1 ، ص 420 .

(43) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 113 .

(44) انظر : مالك بن أنس الأصبحي ، الموطأ ، ت. محمد فؤاد عبد الباقي ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، 1406هـ/1985م ، كتاب الأفضية ، باب القضاء باليمين مع الشاهد ، ج2 ، ص 721 .

(45) انظر : مالك ، الموطأ ، كتاب الأفضية ، باب القضاء باليمين مع الشاهد ، ج2 ، ص 722 .

(46) انظر ترجمته عند : ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص ص 30-35؛ الزبيري ، نسب ، ص 176 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج2 ، ص ص 314-315 .

(47) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 228 ؛ الطبري ، تاريخ ، ج5 ، ص 232 ؛ وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 116 . وانظر ترجمة أبي سلمة عند : ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص ص 155-157 ؛ وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 116-118 .

(48) ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص 157 ؛ وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 116 .

(49) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 118؛ وحول شهادة صاحب الحق مع الشاهد الواحد ، انظر: مالك ، الموطأ ، كتاب الأفضية ، باب القضاء فيمن هلك وله دين ، وعليه دين ، له فيه شاهد واحد ، ج2 ، ص 725 ؛ انظر أيضاً : إبراهيم بن عبد الله الهمداني الحموي ابن أبي الدم ، كتاب أدب القضاء ، ت. محيي هلال السرحان ، ط1 ، بغداد : مطبعة الإرشاد ، 1404هـ/1984م ، ج1 ، ص ص 227-233 .

- (50) انظر ترجمته عند : ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص ص 174-175.
- (51) مالك ، الموطأ ، كتاب الأقضية ، باب القضاء باليمين مع الشاهد ، ج2 ، ص 722 .
- (52) لم يقف الباحث للمنذر بن علي بن أبي الحكم على ترجمة في المصادر المتاحة .
- (53) انظر : ابن منظور ، لسان ، ج7 ، ص ص 196-197 .
- (54) يعقوب بن سفيان البسوي ، المعرفة والتاريخ ، ت. أكرم ضياء العمري ، ط 1 ، المدينة المنورة: مكتبة الدار ، 1410 هـ ، ج1 ، ص 558 .
- (55) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 222 ؛ الطبري ، تاريخ ، ج5 ، ص 293 .
- (56) ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص ص 155 ، 158 ؛ خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 222 ؛ وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 118 . وانظر ترجمة مصعب بن عبد الرحمن عند: ابن سعد، الطبقات ، ج5 ، ص ص 157-160.
- (57) ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص ص 155 ، 158 ؛ وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 118 .
- (58) انظر: أبو الفرج علي بن الحسين الأصبهاني ، كتاب الأغاني ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، د.ت ، ج5 ، ص 74 .
- (59) انظر : أرسن موسى رشيد ، الشرطة في العصر الأموي ، ط 1 ، ترجمة أحمد مبارك البغدادي ، الكويت : مكتبة السندس ، 1410 هـ/1990 م ، ص ص 87-90 .
- (60) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 118 .



(61) ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص 158 .

(62) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص ص 118-119 .

(63) انظر ترجمته عند : ابن حجر ، تهذيب ، ج3 ، ص 273 .

(64) انظر : مالك ، الموطأ ، كتاب الأفضية ، باب ما جاء في اليمين على

المنبر ، ج2 ، ص 728 ؛ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري ،  
صحيح البخاري ، ت. عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، بيروت : دار  
الفكر ، 1994م/1414هـ ، كتاب الشهادات ، باب يَحْلِفُ المدَّعى  
عليه حيثما وجبت عليه اليمين ولا يُصْرَفُ من موضع إلى غيره ، ج3 ،  
ص 214 .

(65) مالك ، الموطأ ، كتاب الأفضية ، باب ما جاء في الحنث على منبر النبي

صلى الله عليه وسلم ، ج2 ، ص 727 .

(66) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 228 . وانظر ترجمة الوليد بن عتبة بن

أبي سفيان عند : محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تاريخ الإسلام  
ووفيات المشاهير والأعلام (61-80هـ) ، ت. عمر عبد السلام تدمري  
، ط1 ، بيروت : دار الكتاب العربي ، 1410هـ/1990م ، ص ص  
226-267 . وليس لهذا الكتاب أجزاء ، بل سنوات للعهود  
والحوادث . وسيشار إليه كما اعتمده المحقق .

(67) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 228 ؛ الطبري ، تاريخ ، ج5 ، ص

308 . وانظر ترجمة عمرو العامري عند : علي بن أحمد بن سعيد بن  
حزم ، جمهرة أنساب العرب ، ط1 ، بيروت : دار الكتب العلمية ،  
1403هـ/1983م ، ص 167 .

(68) ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص 238 ؛ الطبري ، تاريخ ، ج5 ، ص

399 . وانظر ترجمة عمرو بن سعيد بن العاص عند : ابن سعد ،

الطبقات ، ج5 ، ص ص 237-238 .

(69) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 256 . وانظر ترجمة عبد الله بن عثمان  
عند : ابن الأثير ، أسد ، ج3 ، ص 204 .

(70) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 235 ؛ الطبري ، تاريخ ، ج5 ، ص  
477 .

(71) الطبري ، تاريخ ، ج5 ، ص 477 .

(72) انظر : الطبري ، تاريخ ، ج5 ، ص 479 .

(73) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 120 ؛ شُرَّاب ، المدينة ، ص 241 .  
وانظر ترجمة عبد الله ابن طلحة عند : ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص  
ص 160-161 ؛ ابن حزم ، أنساب ، ص 131 .

(74) ابن حجر ، تهذيب ، ج3 ، ص 16 .

(75) انظر : خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 237 ؛ الطبري ، تاريخ ، ج5 ،  
ص 482 .

(76) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 141 . انظر ملحق رقم (1) .

(77) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص ص 111-113 .

(78) انظر ترجمته عند : ابن حجر ، تهذيب ، ج4 ، ص 537 .

(79) ابن سعد ، الطبقات ، ج2 ، ص 360 .

(80) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 261 .

(81) انظر : الفاكهي ، أخبار ، ج1 ، ص ص 185 ، 297 .

(82) الفاكهي ، أخبار ، ج1 ، ص ص 297-298 . ج3 ، ص ص  
185-186 .

(83) الطبري ، تاريخ ، ج5 ، ص 172 .

- (84) الطبري ، تاريخ ، ج5 ، ص ص 172 ، 211 ، 215 ، 226 ،  
228 ، 230-231 ، 233 ؛ انظر أيضاً : ابن الأثير ، الكامل في  
التاريخ ، بيروت : دار صادر ، 1398هـ/1979م ، ج3 ، ص 420  
؛ عز الدين عبد العزيز بن عمر بن فهد ، غاية المرام بأخبار سلطنة البلد  
الحرام ، ت. فهم محمد شلتوت ، ط1 ، مكة المكرمة : مركز البحث  
العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، كلية الشريعة : جامعة أم القرى ،  
1406هـ/1986م ، ج1 ، ص 48 .
- (85) الفاكهي ، أخبار ، ج3 ، ص ص 176-177 ؛ محمد بن أحمد  
الفاصي ، العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين ن ت. محمد الفقي ، ط2  
، بيروت : مؤسسة الرسالة ، 1406هـ/1986م ، ج1 ، ص 162 .
- (86) الفاكهي ، أخبار ، ج3 ، ص 176 . ابن فهد ، غاية المرام ، ج1 ،  
ص 57 . وانظر ترجمة عبد الله بن خالد بن أسيد عند : ابن الأثير ،  
أسد ، ج3 ، ص 117 .
- (87) الفاكهي ، أخبار ، ج3 ، ص 176 . ولم يقف الباحث على ترجمة  
لسعيد بن أبي طلحة في المصادر المتاحة .
- (88) انظر ترجمته عند : ابن سعد ، الطبقات، ج5 ، ص ص 285-286  
؛ ابن حجر ، تهذيب، ج4 ، ص ص 43-44 .
- (89) انظر : البغدادي ، المنق ، ص 301 ؛ انظر أيضاً : ابن حجر ،  
تهذيب ، ج4 ، ص 43.
- (90) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 251 ؛ البغدادي ، المنق ، ص 301  
؛ وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص ص 262-263 ؛ ابن فهد ، غاية المرام  
، ج1 ، ص ص 136 ، 138 ؛ وانظر ترجمة عبد الرحمن بن زيد  
عند : ابن سعد ، الطبقات، ج5 ، ص ص 49-51 ؛ الذهبي ، تاريخ  
(61-80هـ)، ص ص 174-175 . انظر ملحق رقم (2) .

(91) انظر : خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ص 251-252 ، 254 ؛  
أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري ، أنساب الأشراف ، بغداد : مكتبة  
المثنى ، د.ت ، ج5 ، ص ص 188-204.

(92) أحمد بن جعفر بن واضح اليعقوبي ، تاريخ اليعقوبي ، بيروت : دار  
صادر ، د.ت ، ج2 ، ص 255 ؛ أبو حنيفة أحمد بن داود الدّينوري ،  
الأخبار الطوال ، ت. حسن الزين ، بيروت : دار الفكر الحديث ، ص  
ص 196 ، 212 ؛ الذهبي ، تاريخ (61-80هـ) ، ص ص 310-  
315 .

(93) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص ص 123-124 . حيث ذكر ولاية عبد الله  
بن الزبير على المدينة وأولهم عبدة بن الزبير أخو عبد الله بن الزبير .

(94) انظر ترجمته عند : ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص ص 122-123  
، 309 ؛ ابن حزم ، أنساب ، ص 131 .

(95) ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص ص 122-123 ؛ ابن قتيبة ،  
المعارف ، ص 437 . وانظر ترجمة سعيد بن المسيب عند : ابن سعد ،  
الطبقات ، ج5 ، ص ص 119-143 .

(96) انظر : الهامش السابق رقم (73) .

(97) انظر ملحق رقم (1) .

(98) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص ص 123-124 . انظر ملحق رقم (3) .

(99) انظر ترجمته عند : ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص ص 463-464  
؛ ابن قتيبة ، المعارف ، ص 434 ؛ ابن الأثير ، أسد ، ج3 ، ص  
441 .

(100) ابن قتيبة ، المعارف ، ص 434 ؛ الفاكهي ، أخبار ، ج3 ، ص  
215 .

(101) ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص ص 463-464 . والقاص : هو الذي يقص القصص أي الأخبار . انظر : ابن منظور ، لسان ، ج7 ، ص ص 73-75 . ويطلق اسم القاص على صاحب الموعظة ، والقصة على التذكير والوعظ . انظر : أبا الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي ، كتاب القصص والمذكرين ، ت. مارلين سوارتز ، بيروت : دار المشرق ، 1971م ، ص ص 9-10 .

(102) هناك ارتباط وثيق بين القاضي والقاص ، انظر هنا : جمال محمد داود جودة ، القصص والقصاص في صدر الإسلام بين الواقع التاريخي والنظرة الفقهية ، مجلة دراسات تاريخية ، جامعة دمشق ، السنة 10 ، عدد 33-34 ، 1989م ، ص ص 117-118 .

(103) انظر ترجمته عند : ابن سعد ، الطبقات، ج5 ، ص ص 472-473 ؛ البخاري ، التاريخ الكبير ، بيروت : دار الكتب العلمية ، د.ت ، ج5 ، ص 137؛ ابن حجر، تهذيب، ج3 ، ص ص 199-200 .

(104) ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص 472 .

(105) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 262 .

(106) ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص 443 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج3 ، ص ص 199-200 .

(107) انظر : الزبير ، نسب ، ص 242 ؛ البلاذري، كتاب جُمل من أنساب الأشراف، ط1 ، ت. سهيل زكار ورياض زركلي ، بيروت : دار الفكر ، 1996/1417م ، ج6 ، ص ص 359-360 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج3 ، ص 67 . انظر ملحق رقم (4) . وانظر ترجمة عبّاد بن عبد الله بن الزبير عند : الذهبي ، تاريخ (81-100هـ) ، ص ص 89-97 . ابن حجر ، تهذيب ، ج3 ، ص 67

(108) مالك ، الموطأ ، كتاب الأقضية ، باب القضاء في شهادة الصبيان ، ج2، ص 726 . وحول شهادة الصبيان ، انظر : مالك ، نفس المصدر ؛ وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص ص 148-149 هامش 3 ؛ السيد سابق ، فقه السنة ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، د.ت ، ج3 ، ص ص 432-433 .

(109) البغدادي ، المنمق ، ص 399 . ولم يقف الباحث للمهاجر بن الوليد المخزومي على ترجمة في المصادر المتاحة، ولعله المهاجر بن خالد بن الوليد بن المغيرة المخزومي أو المهاجر بن عبدالرحمن بن خالد بن الوليد . انظر : الزيري ، نسب ، ص 327 ؛ ابن حزم ، أنساب ، ص 147 .

(110) حول أسباب جلد عبد الله بن الزبير لأخيه عمرو بن الزبير ، انظر : ابن سعد ، الطبقات، ج5 ، ص ص 185-186 .

(111) ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص 472 . انظر ملحق رقم (5) .

(112) ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص 472 ؛ وقارن : وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 261 ؛ إبراهيم ابن علي بن يوسف الشيرازي ، طبقات الفقهاء ، ت. خليل الميس ، بيروت ، دار القلم ، د.ت ، ص 58 .

(113) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص ص 261-262 .

(114) سورة آل عمران ، الآية 77 ؛ وانظر : البخاري ، صحيح كتاب الشهادات ، باب قول الله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [سورة آل عمران ، الآية 77] ، ج3 ، ص 215 .

(115) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص ص 261-262 . وعن الحلف باليمين على المدّعي عليه، انظر : البخاري، صحيح، كتاب الشهادات ، باب سؤال الحاكم المدّعي : هل لك بينة ؟ قبل اليمين ، وباب اليمين على المدعى عليه في الأموال والحدود ، ج3 ، ص ص 212-214 ؛ أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبو داود، ت. عبيد

الدعاس وعادل السيد ، ط 1 ، بيروت : دار الحديث،  
1393هـ/1973م ، كتاب الأقضية ، باب في اليمين على المدعى عليه  
، ج 4 ، ص 40 .

(116) وكيع ، أخبار ، ج 1 ، ص 262 . والمرجح أن ابن عباس يشير إلى  
الآية الكريمة رقم 282 من سورة البقرة وفيها :



٦

٦



الآية . أي من العدول المرتضى دينهم وصلاحهم. انظر: الطبري ، جامع  
البيان عن تأويل آي القرآن، بيروت : دار الفكر ، 1408هـ/1988م  
، ج 3 ، ص 115-124 .

(117) انظر : ابن سعد ، الطبقات ، ج 2 ، ص 368 .

(118) انظر ترجمته عند : ابن حجر ، تهذيب ، ج 3 ، ص 7-8 .

(119) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 293 ، 296 ؛ وكيع ، أخبار ،  
ج 1 ، ص 124 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج 3 ، ص 8 .

(120) وكيع ، أخبار ، ج 1 ، ص 124 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج 3 ، ص

(121) العُمَرِي : أصل العمري مأخوذ من العمر وهو أن يدفع الرجل إلى أخيه داراً فيقول : هذه لك عُمْرُكَ أو عُمْرِي ، أينما مات دفعت الدار إلى أهله ، وكان ذلك في الجاهلية ، وبعد الإسلام أُبطل ذلك العمل ، وأصبح من أعمر داراً فهي لورثته من بعده . انظر : ابن منظور، لسان ، ج4 ، ص 603-602 .

(122) انظر ترجمته عند : ابن سعد ، الطبقات ، ج2، ص 574 ؛ الذهبي ، تاريخ (61-80هـ)، ص ص 377-381 .

(123) انظر : علي بن الحسين بن هبة الله ابن عساكر ، تهذيب تاريخ دمشق الكبير ، ط3 ، ت. عبد القادر بدران ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، 1407هـ/1987م ، ج7 ، ص 44 .

(124) الحائط : الجدار لأنه يحوط ما فيه والمقصود هنا أنها بنت حائطاً على أرض لها ، أو بستان من النخيل . ابن منظور، لسان ، ج7 ، ص ص 279-280 .

(125) ابن حجر ، تهذيب ، ج3 ، ص ص 7-8 .

(126) مالك ، الموطأ ، كتاب الأقضية ، باب القضاء في العُمري ، ج2 ، ص 756 .

(127) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ص 293 ، 296 ؛ وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 124 .

(128) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 296 ؛ وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 124 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج3 ، ص 235 . وانظر ترجمة عبد الله بن قيس عند : ابن حجر ، تهذيب ، ج3 ، ص 235 .

(129) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ص 293 ، 296 ؛ وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 125 . وانظر ترجمة أبان بن عثمان عند : ابن سعد ،



الطبقات ، ج5 ، ص ص 151-153 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج1  
، ص 65 .

(130) ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص ص 152 ، 242 ؛ خليفة بن  
خياط ، تاريخ ، ص 296 ؛ وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 125. ابن  
حجر ، تهذيب ، ج5 ، ص 655 . وانظر ترجمة نوفل بن مساحق  
عند : ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص 242 ؛ الذهبي ، تاريخ ،  
(81-100هـ) ، ص ص 211-212 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج5  
، ص ص 655-656 .

(131) المقصود في هذه القضية أحد أبناء مروان بن الحكم ، لأن مروان توفي  
سنة 65هـ/685م. انظر الهامش السابق رقم 37 .

(132) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 127.

(133) ابن أبي الدم ، أدب القضاء ، ج1 ، ص ص 156-157 .

(134) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 127. ويُقيد هنا من القَوْدُ وهو القصاص أي  
قتل القاتل بالقتيل . انظر : ابن منظور ، لسان ، ج3 ، ص 372 .  
والقَوْدُ بين العبيد رأي جمهور العلماء ما عدا عبد الله بن العباس - رضي  
الله عنه . انظر : وكيع ، أخبار ، ج1 ، هامش 1 ، ص 127.

(135) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 128 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج5 ،  
ص 655 . وحول المساعي ، انظر : ابن منظور ، لسان ، ج14 ، ص  
ص 385-387 .

(136) الزبير ، نسب ، ص 427 ؛ انظر أيضاً : وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص  
128 .

(137) البسوي ، المعرفة ، ج1 ، ص 643 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج1 ، ص  
65 .

(138) مالك ، الموطأ ، كتاب العتق والولاء ، باب ميراث الولاء ، ج2 ، ص 784 .

(139) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 130 . ويعني مفهوم الأمر هنا أي الإمارة وتولي السلطة، انظر: ابن منظور، لسان ، ج4 ، ص ص 31-33 .

(140) خليفة بن خياط، تاريخ ، ص 293 . وانظر ترجمة هشام بن إسماعيل عند : الزيري ، نسب ، ص ص 328-329 .

(141) خليفة بن خياط، تاريخ، ص 296، حيث يرد اسمه عمرو وفي بقية المصادر عمر ؛ وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 130 . وانظر ترجمة عمر بن خلدة عند: ابن سعد ، الطبقات، ج5 ، ص ص 279-280 ؛ الذهبي ، تاريخ (101-120هـ) ، ص 186 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج4 ، ص 278

(142) ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص 279 ؛ وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 133 .

(143) ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص 279 .

(144) ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص 279 ؛ وقارن : وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص ص 132-133 ؛ الذهبي ، تاريخ (101-120هـ) ، ص 186 . وابن أبي ذئب هو : محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث ، كان عالماً ثقة وفقيهاً ورعاً . انظر ترجمته عند : ابن سعد ، الطبقات ، القسم المتتم لتابعي المدينة ومن بعدهم ، ت. زياد محمد منصور ، المدينة المنورة : مكتبة العلوم والحكم ، 1408هـ/1987م ، ط2 ، ص ص 412-421 ؛ الذهبي ، تاريخ (141-160هـ) ، ص ص 600-604 .

(145) هو أبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ التيمي الفقيه المعلم مولى آل المنكدر ومفتي أهل المدينة وشيخهم . انظر ترجمته عند : الذهبي ، تاريخ (121-140هـ) ، ص ص 417-423 .

(146) البسوي ، المعرفة ، ج1 ، ص 556 ؛ وقارن : ابن حجر ، تهذيب ، ج4 ، ص 278.

(147) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 132.

(148) ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص 279 ؛ وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 133.

(149) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 133؛ شُرَّاب ، المدينة ، ص 243 .

(150) ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص ص 279-280 ؛ وقارن : وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 133.

(151) ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص 280 .

(152) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 133.

(153) ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص 84 ؛ وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص

133 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج3 ، ص ص 436-437 . وانظر

ترجمة عبد الرحمن بن يزيد عند : ابن سعد، الطبقات ، ج5 ، ص 84

؛ الذهبي ، تاريخ (81-100هـ)، ص 417 .

(154) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 312 ؛ وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 133.

(155) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 134؛ شُرَّاب ، المدينة ، ص 243 .

(156) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 134.

(157) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 342. وانظر ترجمة أياس بن معاوية عند :  
الذهبي ، تاريخ (121-140هـ) ، ص ص 41-45 ؛ ابن حجر ،  
تهذيب ، ج1 ، ص ص 246-247.

(158) محمد بن يوسف الكندي ، كتاب الولاية والقضاة ، ت. رfn كست ،  
القاهرة : دار الكتاب الإسلامي ، د.ت ، ص 317 . وانظر ترجمة عبد  
الرحمن بن حجية عند : الذهبي ، تاريخ (81-100هـ) ، ص 126 ؛  
ابن حجر ، تهذيب ، ج3 ، ص 352 .

(159) انظر هنا : عبد الله بن محمد السيف ، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في  
نجد والحجاز في العصر الأموي ، ط3 ، بيروت : مؤسسة الرسالة ،  
1403هـ/2983م ، ص ص 196-197 .

(160) ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص 331 ؛ وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص  
135 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج6 ، ص 311 . وانظر ترجمة أبي بكر  
بن محمد عند : ابن سعد ، الطبقات ، القسم المتتم ، ص ص 124-  
127 ؛ الذهبي ، تاريخ (101-120هـ) ، ص 511 ؛ ابن حجر ،  
تهذيب ، ج6 ، ص ص 311-312 .

(161) البسوي ، المعرفة ، ج1 ، ص 643 ؛ الذهبي ، تاريخ (101-  
120هـ) ، ص 511 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج6 ، ص 311 .

(162) البسوي ، المعرفة ، ج1 ، ص 643 ؛ وقارن : ابن حجر ، تهذيب ،  
ج4 ، ص ص 74-75 .

(163) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 135. وانظر ترجمة عثمان بن حيان عند :  
ابن حجر ، تهذيب ، ج4 ، ص ص 74-75 .

(164) مالك ، الموطأ ، كتاب الأفضية ، باب القضاء في الدعوى ، ج2 ، ص  
ص 725-726.

(165) انظر ترجمته عند : ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص ص 119-123  
؛ الذهبي ، تاريخ (81-100هـ) ، ص ص 371-376 .

(166) ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص 122 . وانظر هنا : عبد الله بن  
محمد بن عبيد ابن أبي الدنيا ، الأشراف في منازل الأشراف ، ط 1 ،  
ت. نجم عبد الرحمن خلف ، الرياض : مكتبة الراشد ،  
1411هـ/1990م ، ص ص 190-191 .

(167) ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص 123 .

(168) ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص 341 ؛ وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص  
141 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج4 ، ص 74 ، ج6 ، ص 311 .

(169) البسوي ، المعرفة ، ج1 ، ص 645 .

(170) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 145 .

(171) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 145 .

(172) البسوي ، المعرفة ، ج1 ، ص ص 443-444 ؛ وقارن : وكيع ،  
أخبار ، ج1 ، ص ص 143-144 . وحول إجماع وعمل أهل المدينة  
، انظر : عبد الغني الدقر ، الإمام مالك ابن أنس إمام دار الهجرة ، ط2  
، دمشق : دار القلم ، 1410هـ/1990م ، ص ص 169-186 .

(173) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 139 . وحول الحد في القذف ، انظر :  
مالك ، الموطأ ، كتاب الحدود ، باب الحد في القذف والنفي والتعريض  
، ج2 ، ص ص 828-830 .

(174) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 139 ؛ وانظر هنا : سابق ، فقه السنة ،  
ج2 ، ص ص 528-531 .

(175) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 139 ؛ وانظر هنا : سابق ، فقه السنة ،  
ج3 ، ص ص 232-233 .

(176) وكيع ، أخبار، ج1، ص 140. وحول القضاء باليمين مع الشاهد،  
انظر: مالك، الموطأ، كتاب الأفضية ، باب القضاء باليمين مع الشاهد ،  
ج2 ، ص ص 721-722 ؛ ابن أبي الدم ، أدب القضاء ، ج1 ،  
ص ص 227-233 .

(177) وكيع ، أخبار، ج1 ، ص 146. وشهادة القاذف المحدود إن تاب  
واصلح جائزة ، انظر: مالك ، الموطأ ، كتاب الأفضية ، باب القضاء في  
شهادة المحدود ، ج2 ، ص 721 ؛ سابق ، فقه السنة ، ج2 ، ص  
ص 431-432 .

(178) انظر ترجمة الشاعر الأحوص وأخباره عند : الأصبهاني ، الأغاني ، ج4  
، ص ص 224-268 .

(179) الأصبهاني ، الأغاني ، ج4 ، ص ص 239 ، 246 ، 252 .  
ودَهْلَكَ : جزيرة في بحر اليمن [البحر الأحمر] وكانت بلدة ضيقة حرجة  
حارة ، وكان بنو أمية إذا سخطوا على أحد نفوه إليها . انظر: ياقوت  
بن عبد الله الحموي ، معجم البلدان ، بيروت : دار صادر ودار بيروت ،  
1399هـ/1991م ، ج2 ، ص 492 . وتعرف جزيرة دهلك الآن  
باسم "دهلك كبير" وهي الجزيرة الرئيسية من جزر دهلك التي يبلغ  
عددها 126 جزيرة في البحر الأحمر، وتبعد عن ميناء مصوع بإريتريا  
بحوالي 35 ميل، وهي تتبع الآن دولة إريتريا. انظر: رأفت غنيمي الشيخ،  
جزر البحر الأحمر الأفريقية، مجلة المؤرخ العربي، عدد 29، بغداد:  
1986م، ص ص 92-93.

(180) وكيع ، أخبار، ج1 ، ص ص 141-142 ؛ شُرَّاب ، المدينة ، ص  
210 . وانظر ترجمة عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان عند : ابن  
حجر ، تهذيب ، ج2 ، ص 219 .

(181) وكيع ، أخبار، ج1 ، ص ص 144 ، 146 . وانظر ترجمة سليمان بن أبي سليمان عند: البخاري ، التاريخ ، ج4 ، ص ص 16-17 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج2 ، ص ص 407-408 .

(182) هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق المدني الفقيه، كان عالماً باللسنة ومفتياً لأهل المدينة. انظر ترجمته عند : ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص ص 187-194 ؛ الذهبي ، تاريخ (101-120هـ) ، ص ص 217-223 .

(183) وكيع ، أخبار، ج1 ، ص 144.

(184) ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص 147 ؛ وكيع ، أخبار، ج1 ، ص 147. وانظر ترجمة أبو طُوَّالَه عند : الذهبي ، تاريخ (121-140هـ) ، ص 464 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج3 ، ص 193 .

(185) الذهبي ، تاريخ (121-140هـ) ، ص 464 ، ابن حجر ، تهذيب، ج3 ، ص 193 .

(186) هو محمد بن عمران بن إبراهيم بن طلحة بن عبد الله القرشي التيمي انظر ترجمته عند : ابن سعد ، الطبقات ، القسم المتتم ، ص 393 ؛ الذهبي ، تاريخ (141-160هـ) ، ص 606، وقد وُلي القضاء في أواخر العصر الأموي . انظر : 9- عهد الخليفة مروان بن محمد في الفقرة (3 - أ) من هذه الدراسة .

(187) وكيع ، أخبار، ج1 ، ص 147. والغدوات في النص جمع غدوة وهي البُكرة بين صلاة الغداة وطلوع الشمس . انظر : ابن منظور ، لسان ، ج15 ، ص 116 .

(188) ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص 341 ؛ وكيع ، أخبار، ج1 ، ص 148 ؛ وانظر : سليمان الرحيلي ، "ولادة المدينة في العصر الأموي:

دراسة سياسية" مجلة الدارة ، العدد 4 ، السنة 19 ، 1414هـ ، ص  
43 .

(189) ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص ص 369-370 ؛ وقارن : ابن أبي  
الدنيا ، الأشراف ، ص 146 .

(190) انظر ترجمته عند : الذهبي ، تاريخ (101-120هـ) ، ص 148 .

(191) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 334 ، حيث يرد اسمه مسلمة وفي بقية  
المصادر سلمة . وانظر ترجمة سلمة بن عبد الله عند : وكيع ، أخبار ،  
ج1 ، ص ص 148-150 ؛ ابن حزم ، أنساب ، ص 144 ؛ ابن  
حجر ، تهذيب ، ج2 ، ص ص 376-377 .

(192) انظر ترجمة سالم بن عبد الله بن عمر عند : الذهبي ، تاريخ (101-  
120هـ) ، ص ص 88-93 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج2 ، ص ص  
255-256 .

(193) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص ص 148-149 . وانظر هامش 2 في  
نفس المصدر .

(194) انظر : البخاري ، صحيح ، باب بلوغ الصبيان وشهادتهم وقوله

تعالى : ﴿

٦

﴿ [النور : 59] ، ج3 ، ص ص 211-212 ؛ سابق ، فقه  
السنة ، ج2 ، ص ص 432-433 ؛ ابن منظور ، لسان ، ج2 ،  
ص 96 . وانظر الهامش السابق رقم (108).



- (195) البسوي ، المعرفة ، ج1 ، ص 471 ؛ الذهبي ، تاريخ (101-  
120هـ) ، ص 90 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج2 ، ص 256 ؛
- (196) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 332 ؛ وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص  
150. وانظر ترجمة عبد الواحد النصري عند : الذهبي ، تاريخ (101-  
120هـ) ، ص ص 158-159 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج3 ، ص ص  
522-523 .
- (197) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 334 ؛ وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص  
151. وانظر ترجمة سعد بن إبراهيم عند : الزبيري ، نسب ، ص 270  
؛ الذهبي ، تاريخ (121-140هـ) ، ص ص 111-113 ؛ ابن  
حجر ، تهذيب ، ج2 ، ص ص 272-273 .
- (198) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 151 ؛ الذهبي ، تاريخ (121-140هـ) ،  
ص 112 .
- (199) انظر : خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ص 334 ، 367 ، 371 ؛  
شُرَّاب ، المدينة ، ص ص 244-245 .
- (200) الذهبي ، تاريخ (121-140هـ) ، ص 112 .
- (201) انظر ترجمته عند : ابن سعد ، الطبقات ، ج7 ، ص 281 ؛ ابن حجر ،  
تهذيب ، ج1 ، ص ص 398 .
- (202) إسماعيل هو ابن عبد الله بن مطيع ، انظر ترجمته عند : الزبيري ، نسب  
، ص ص 384-385 .
- (203) انظر ترجمته عند : الزبيري ، نسب ، ص 384 ؛ الذهبي ، تاريخ  
(61-80هـ) ، ص ص 469-470 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج3 ،  
ص 273

(204) ما أُلوت : أي ما قصرت ونقصت في حقه وماله . انظر : ابن منظور ،  
لسان ، ج2 ، ص 4 .

(205) وكيع ، أخبار، ج1 ، ص ص 154-156.

(206) وكيع ، أخبار، ج1 ، ص 155.

(207) مروان هو أحد أبناء أبان بن الخليفة عثمان بن عفان - رضي الله عنه -  
، انظر : الزبيري ، نسب ، ص 620 ؛ ابن حزم ، أنساب ، ص 42 .

(208) وكيع ، أخبار، ج1 ، ص ص 159-160.

(209) وكيع ، أخبار، ج1 ، ص ص 164-165. ويشير القاضي سعد بن  
إبراهيم بقوله : "مثل قلوب الطير " إلى حديث الرسول صلى الله عليه  
وسلم وهو : (يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير) . انظر : أحمد  
بن محمد بن حنبل الشيباني ، مسند الإمام أحمد ، ط1 ، بيروت : دار  
إحياء التراث العربي ، 1412هـ/1991م، ج2 ، ص 634 .

(210) وكيع ، أخبار، ج1 ، ص 156.

(211) انظر : مالك ، الموطأ ، كتاب الطهارة ، باب ما جاء في البول قائماً  
وغيره ، ج1 ، ص ص 64-65 ؛ سابق ، فقه السنة ، ج1 ، ص  
35 .

(212) سابق ، فقه السنة ، ج1 ، ص 35 .

(213) وكيع ، أخبار، ج1 ، ص 165.

(214) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 334 ؛ وكيع ، أخبار، ج1 ، ص ص  
164 ، 167 ؛ الذهبي ، تاريخ (121-140هـ)، ص 438 ؛ ابن  
حجر ، تهذيب ، ج2 ، ص 311 .

(215) الذهبي ، تاريخ (121-140هـ) ، ص 438 ؛ ابن حجر ، تهذيب ،  
ج2 ، ص 311 .

(216) وكيع ، أخبار، ج1 ، ص 197 ؛ الذهبي ، تاريخ (121-140هـ) ،  
ص 438 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج2 ، ص 311 .

(217) وكيع ، أخبار، ج1 ، ص 197 .

(218) مَلَكٌ : منزل على طريق المدينة إلى مكة ، وهو واد فيه مبتدأ مُلْك بني  
الحسن بن علي بن أبي طالب وبني جعفر بن أبي طالب . انظر : ياقوت  
، معجم ، ج5 ، ص ص 194-195 .

(219) وكيع ، أخبار، ج1 ، ص ص 167-168 ؛ الذهبي ، تاريخ (121-  
140هـ) ، ص 438 .

(220) وكيع ، أخبار، ج1 ، ص 168 ؛ الذهبي ، تاريخ (121-140هـ) ،  
ص 438 .

(221) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 334 .

(222) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 361 ؛ الطبري ، تاريخ ، ج7 ،  
ص 29 ؛ وكيع ، أخبار، ج1 ، ص 168 . وانظر ترجمة إبراهيم بن  
هشام المخزومي عند : ابن قتيبة ، المعارف ، ص 223 ؛ الزبير ،  
نسب ، ص 329 ؛ ابن حزم ، أنساب ، ص 24 .

(223) خليفة بن خياط، تاريخ ، ص 361 ؛ وكيع ، أخبار، ج1 ، ص  
168 . وانظر ترجمة محمد بن صفوان عند : ابن حزم ، أنساب ، ص  
161 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج5 ، ص 150 .

(224) أخو الزهري : المقصود هنا ابن أخي الزهري ، وهو محمد بن عبد الله بن  
مسلم بن عبيد الله ابن شهاب بن عبد الله بن الحارث الزهري المعروف  
بابن أخي الزهري توفي عام 152هـ/769م . انظر ترجمته عند : ابن  
حجر ، تهذيب ، ج5 ، ص ص 180-181 .

(225) ابن شهاب : هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث الزهري الفقيه وأحد أئمة الإعلام وعالم الحجاز والشام توفي عام 125هـ/743م . انظر ترجمته عند : ابن حجر ، تهذيب ، ج5 ، ص ص 284-288 .

(226) وجئ في عنقه : أي ضُربَ في عنقه. انظر : ابن منظور، لسان ، ج1 ، ص ص 190-191 .

(227) وكيع ، أخبار، ج1 ، ص ص 168-169 . وحول شهادة الأخ لأخيه ، انظر : سابق، فقه السنة ، ج3 ، ص 436 .

(228) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 361 ؛ وكيع ، أخبار، ج1 ، ص 169 . وانظر ترجمة الصلت بن زبيد عند : ابن الأثير ، أسد ، ج2 ، ص 414 ؛ ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، بيروت : دار الفكر ، د.ت ، ج2 ، ص 192 .

(229) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ص 357 ، 361 ؛ الطبري، تاريخ ، ج7 ، ص 90 ؛ وكيع ، أخبار، ج1 ، ص 171 . وانظر ترجمة خالد بن عبد الملك عند : الزبيري ، نسب ، ص 170 .

(230) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 361 ؛ وكيع ، أخبار، ج1 ، ص 171 . ويرد اسم أبو بكر بن عبد الرحمن في كتب التراجم هكذا : رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب بن عبد العزى أبو بكر القرشي العامري . انظر : الذهبي ، تاريخ (121-140هـ) ، ص 416 ؛ ابن حجر، تهذيب ، ج2 ، ص ص 139-140 .

(231) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 361 ؛ وكيع ، أخبار، ج1 ، ص 172 ؛ ابن حزم ، أنساب ، ص 161 .

(232) انظر : خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 361 ؛ ابن حزم ، أنساب ، ص 161 ؛ ابن حجر، تهذيب ، ج5 ، ص 150 .

(233) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 172 . ويرد اختلاف في اسمه أيضاً عند :  
ابن الأثير ، أسد ، ج4 ، ص 320 .

(234) انظر ترجمته عند : الزيري ، نسب ، ص 330 .

(235) انظر ترجمتها عند : الزيري ، نسب ، ص ص 52-53 .

(236) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص ص 172-173 ؛ انظر أيضاً : الزيري ،  
نسب ، ص ص 25-53 .

(237) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص ص 173-174 .

(238) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 141 .

(239) انظر : 2- عهد الخليفة الوليد بن عبد الملك و 4- عهد الخليفة عمر  
بن عبد العزيز في الفقرة (3 - أ) من هذه الدراسة .

(240) الطبري ، تاريخ ، ج7 ، ص ص 111 ، 227 ؛ وكيع ، أخبار ، ج1  
، ص ص 174-175 ، 178 .

(241) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 175 . وانظر ترجمة مصعب بن محمد  
العبدري عند : الذهبي ، تاريخ (121-140هـ) ، ص 268 . ابن  
حجر ، تهذيب ، ج5 ، ص 451 .

(242) البسوي ، المعرفة ، ج1 ، ص 644 ؛ وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص  
175 . وانظر ترجمة محمد بن أبي بكر عند : البخاري ، التاريخ ، ج1  
، ص ص 46-48 ؛ الذهبي ، تاريخ (121-140هـ) ، ص 525 ؛  
ابن حجر ، تهذيب ، ج5 ، ص 53 .

(243) البخاري ، التاريخ ، ج1 ، ص 47 .

(244) ابن منظور ، لسان ، ج13 ، ص 198 .

(245) وكيع ، أخبار، ج1 ، ص 176 ؛ وقارن : البسوي ، المعرفة ، ج1 ، ص 644 .

(246) وكيع ، أخبار، ج1 ، ص 176 . وحول إجماع وعمل أهل المدينة ، انظر الهامش السابق رقم (172) .

(247) ابن منظور ، لسان ، ج12 ، ص 481 .

(248) انظر ترجمته عند : ابن حجر، تهذيب ، ج1 ، ص ص 237-238.

(249) العقيق : واد بناحية المدينة فيه عيون ونخل وأموال وقصور لأهل المدينة .

ياقوت ، معجم ، ج4 ، ص 138-139 . ويعتبر وادي العقيق أشهر أودية مقاطعة المدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية، يقع في شمالها وشمالها الغربي وتحتوي روافده على تجمعات عمرانية ومناطق زراعية . انظر : فوزان بن محمد الفوزان "الزراعة في المدينة المنورة" ، المدينة المنورة البيئة والإنسان ، إشراف وتحرير محمد أحمد الروثي ومصطفى محمد خوجلي ، ط1 ، المدينة المنورة : نادي المدينة المنورة الأدبي ، 1418هـ/1997م ، ص ص 295-296 .

(250) الأشجعون : من قبيلة بنو أشجع بن ريث بن غطفان ، وهم بنو بكر وسليم وعمرو . انظر: أبو عبيد القاسم ابن سلام ، كتاب النسب ، ت. مريم محمد خير الدرع ، ط1 ، بيروت : دار الفكر ، 1410هـ ، ص ص 250-251 .

(251) لعله أحد القصور المشيدة بوادي العقيق بالمدينة في العصر الأموي .

انظر : ياقوت ، معجم، ج4 ، ص ص 138-139 ، 360-

361 . وانظر : الهامش السابق رقم (249) .

(252) وكيع ، أخبار، ج1 ، ص 177 .

(253) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 361 ؛ انظر أيضاً : وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 178 .

(254) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 366 ؛ انظر أيضاً : وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 178 . وانظر ترجمة يوسف بن محمد الثقفي عند : ابن حزم ، أنساب ، ص 267 .

(255) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 367 ، انظر أيضاً : وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 178 .

(256) انظر : 8- عهد الخليفة يزيد بن عبد الملك في الفقرة (3 - أ) من هذه الدراسة .

(257) انظر ترجمته عند : الذهبي ، تاريخ (141-160هـ) ، ص ص 191-192 ، ابن حجر ، تهذيب ، ج3 ، ص ص 123-124 .

(258) ينبع هي المقصودة في هذه الرواية وهي : قرية بين مكة والمدينة فيها عيون ماء عذاب غزيرة ونخيل وزرع وأوقاف لعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه - . ياقوت ، معجم ، ج5 ، ص ص 449-450 ، وتعتبر ميناء المدينة المنورة ، وهي محافظة تتبع منطقة المدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية . انظر : دار الملك عبد العزيز ، الأطلس التاريخي للمملكة العربية السعودية ، ط2 ، الرياض : مؤسسة مرينا للخدمات الطباعة ، 1421هـ ، ص 252 . وحول تاريخ ينبع ، انظر : حمد الجاسر ، بلاد ينبع : لمحات تاريخية وجغرافية ، وانطباعات خاصة ، الرياض : دار اليمامة ، د.ت . أما "نسع" فهو موضع حماء الرسول - صلى الله عليه وسلم - ومن بعده الخلفاء في وادي العقيق بالمدينة . ياقوت ، معجم ، ج5 ، ص 284 . وانظر : الهامش رقم (249) . والعنقر : أصل البقل والقصب والبردى . انظر : ابن منظور ، لسان ، ج4 ، ص 611 .

ورفع في عنقر أي رفع الزرع ونقله من الموضع الذي يحصده فيه إلى  
البيدر . انظر : ابن منظور، لسان ، ج8 ، ص 131 .

(259) عُقِدَ عليك من العُقدة : وهي الضيعة والأرض الكثيرة الشجر واعتَقَدَ  
أي اشترى. ولعل المقصود هنا أنه إذا كانت الأرض الزراعية هذه لغيرك  
فأنت مُلزم بشرائها . ابن منظور ، لسان ، ج3 ، ص ص 298-299  
؛ وانظر هنا أيضاً : الزيري ، نسب ، ص 177 .

(260) لعل المقصود هنا أي تركنا لك رفع الزرع ونقله بعد حصاده . انظر هنا :  
ابن منظور ، لسان ، ج11 ، ص 465 .

(261) الجري : الوكيل والرسول في حاجة الآخرين والخادم أيضاً . انظر : ابن  
منظور، لسان ، ج14 ، ص ص 142-143 .

(262) المقصود في هذه الرواية البغيغة : وهي البئر القريبة الرشاء ، وهي من  
أوقاف علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - في ينبع . انظر : ياقوت ،  
معجم ، ج1 ، ص ص 469-470 . وليس "النعينة" التي لم يقف  
الباحث على معنى لها في المصادر المتاحة .

(263) وكيع ، أخبار، ج1 ، ص ص 152-153 .

(264) انظر: أبو زيد عمر بن شبه النميري ، تاريخ المدينة المنورة ، ت. فهم  
محمود شلتوت ، القاهرة : مكتبة ابن تيمية ، د.ت ، ج1 ، ص ص  
219-222 ، 225-228 ؛ ياقوت، معجم ، ج5، ص ص  
449-450 .

(265) ابن شبه ، تاريخ ، ج1 ، ص ص 220-222 ؛ ياقوت ، معجم ،  
ج4 ، ص ص 175-176 .

(266) ابن شبه ، تاريخ ، ج1 ، ص ص 220-222 ، 225-228 ؛  
ياقوت ، معجم ، ج1 ، ص ص 469-470 . انظر أيضاً : الجاسر ،  
ينبع ، ص ص 22-23 .



(267) انظر ترجمته عند : ابن حجر، تهذيب ، ج3 ، ص ص 113-114.

(268) انظر : ابن شبه ، تاريخ ، ج1 ، ص ص 222 ؛ وكيع ، أخبار، ج1، ص ص 153-154 ؛ ياقوت ، معجم ، ج1 ، ص ص 469-470 ؛ الجاسر ، ينبع ، ص ص 32-34 .

(269) انظر : البخاري ، صحيح ، كتاب المغازي ، باب قتل كعب بن الأشرف ، ج5 ، ص ص 30-31 ؛ الذهبي ، تاريخ (المغازي) ، ص ص 157-164 . انظر هنا أيضاً : محمد ابن فارس الجميل ، النبي صلى الله عليه وسلم ويهود المدينة : دراسة تحليلية لعلاقة الرسول صلى الله عليه وسلم بيهود المدينة ومواقف المستشرقين منها ، ط1 ، الرياض : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، 1422هـ/2002م ، ص ص 108-125 . وانظر ترجمة محمد بن مسلمة عند : ابن سعد ، الطبقات ، ج3 ، ص ص 443-445 ؛ ابن حجر، تهذيب ، ج5 ، ص 290.

(270) بنو حارثة : هم بنو حارثة بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك ، وهم بطن من الأوس من الأزد من القحطانية سكنوا المدينة وينسب إليهم عدد من الصحابة . انظر : ابن حزم ، أنساب ، ص ص 338 ، 340-342 ؛ أحمد بن علي بن أحمد القلقشندي ، نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ، بيروت : دار الكتب العلمية ، د.ت ، ص ص 207-208 .

(271) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 367 .

(272) وكيع ، أخبار، ج1 ، ص ص 158-159 .

(273) انظر ترجمته عند : ابن حجر، تهذيب ، ج4 ، ص ص 27-29.

(274) وكيع ، أخبار، ج1 ، ص ص 161-162 .

(275) انظر ترجمته عند : البخاري ، التاريخ ، ج8 ، ص ص 266-275 ؛  
البسوي ، المعرفة ، ج1 ، ص ص 648-650 ؛ ابن حجر ، تهذيب ،  
ج6 ، ص ص 141-142.

(276) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 367 ؛ انظر أيضاً : وكيع ، أخبار ،  
ج1 ، ص ص 178-179 .

(277) ابن سعد ، الطبقات ، القسم المتمم ، ص 337 ؛ انظر أيضاً : ابن  
حجر ، تهذيب ، ج6 ، ص ص 141-142.

(278) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 179 . والهاشمية : مدينة بناها الخليفة  
العباسي السفاح بالكوفة. ياقوت ، معجم ، ج5 ، ص 389 .  
(279) انظر ترجمته عند : ابن حزم ، أنساب ، ج1 ، ص 84 .

(280) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ص 370-371 .

(281) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 370 . وانظر ترجمة عبد العزيز بن عمر  
بن مروان عند : الذهبي ، تاريخ (141-160هـ) ، ص 207 ؛ ابن  
حجر ، تهذيب ، ج3 ، ص ص 468-469.

(282) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 371 ؛ وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص  
180 . وانظر ترجمة عثمان بن عمر التيمي عند : الذهبي ، تاريخ  
(141-160هـ) ، ص 219 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج4 ، ص ص  
93-94.

(283) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص ص 166-167 . وانظر ترجمة شعبة بن  
الحجاج عند : الذهبي ، تاريخ (141-160هـ) ، ص ص 416-  
432 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج2 ، ص ص 498-503.

(284) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص ص 156-158 .

(285) وكيع ، أخبار، ج1 ، ص ص 157-158 .

(286) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 406 ؛ وكيع ، أخبار، ج1 ، ص 180 .

(287) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 408 ؛ وكيع ، أخبار، ج1 ، ص ص 180-181 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج4 ، ص 93 .

(288) الزبيري ، نسب ، ص 290 ؛ وكيع ، أخبار، ج1 ، ص ص 180-181 .

(289) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 408 ؛ وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص ص 181-182 .

(290) الطبري ، تاريخ ، ج7 ، ص 394 .

(291) خليفة بن خياط، تاريخ ، ص ص 406-408 ؛ الطبري ، تاريخ ، ج7، ص 399 ؛ وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص ص 180-181 .

(292) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص 408 ؛ وقارن : وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص ص 181-182 .

(293) انظر : ابن سعد ، الطبقات ، القسم المتمم ، ص 393 ؛ وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص ص 183-184 ؛ الذهبي ، تاريخ (141-160هـ)، ص 606 .

(294) ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص 417 . وانظر ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن أبي الزناد عند: ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص ص 417-418 ؛ الذهبي ، تاريخ (171-180هـ) ، ص 349 .

(295) ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص 417 .

(296) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ص 427 ، 435 ؛ وكيع ، أخبار، ج1 ، ص 174 .

(297) انظر : وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص 141 . انظر ملحق رقم (6) .

(298) ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص 174 ؛ الذهبي ، تاريخ (101-120هـ) ، ص 171 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج4 ، ص 140 . وانظر ترجمة عطاء بن يسار عند : ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص ص 174-173 ؛ الذهبي ، تاريخ (101-120هـ) ، ص ص 171-172 .

(299) البسوي ، المعرفة ، ج1 ، ص 549 .

(300) البسوي ، المعرفة ، ج1 ، ص 550 . وانظر ترجمة عبد الله بن عمرو بن العاص عند : ابن سعد ، الطبقات ، ج4 ، ص ص 268-261 ؛ الذهبي ، تاريخ (61-80هـ) ، ص ص 167-161 . وقد أدرك عطاء بن يسار عبد الله بن عمرو بن العاص . انظر : البسوي ، المعرفة ، ص 564 .

(301) البخاري ، التاريخ ، ج3 ، ص ص 315-314 . وانظر ترجمة رباح بن عبد الرحمن العامري عند : الذهبي ، تاريخ (121-140هـ) ، ص 416 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج2 ، ص ص 140-139 .

(302) ابن حجر ، تهذيب ، ج2 ، ص ص 374-373 . وانظر ترجمة سلمة بن دينار عند : ابن سعد ، الطبقات ، ج5 ، ص 424 ؛ الذهبي ، تاريخ (121-140هـ) ، ص ص 442-441 .

(303) الكلبي ، النسب ، ص 42 . ابن حجر ، تهذيب ، ج2 ، ص 522 . وانظر ترجمة شيبه بن نصاح عند : الذهبي ، تاريخ (121-140هـ) ، ص ص 132-131 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج2 ، ص ص 522-523 .

(304) ابن سعد ، الطبقات ، القسم المتمم ، ص ص 317 ، 451 ؛ الذهبي ، تاريخ (121-140هـ) ، ص 131 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج2 ، ص 522 .

(305) انظر هنا : جودة ، القصص والقصص ، ص 117 .

(306) البسوي ، المعرفة ، ج1 ، ص ص 549-550 ؛ الذهبي ، تاريخ (101-120هـ) ، ص 171 .

(307) الذهبي ، تاريخ (121-140هـ) ، ص 441 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج2 ، ص ص 373-374 .

(308) ابن حجر ، تهذيب ، ج3 ، ص 7 ؛ الفاسي ، العقد ، ج5 ، ص 54 ؛ البابطين ، الحياة ، ص 122 . وانظر ترجمته في الهامش السابق رقم (118) .

(309) خليفة بن خياط ، تاريخ ، ص ص 293 ، 296 . انظر : 1- عهد الخليفة عبد الملك بن مروان في الفقرة (3-أ) من هذه الدراسة .

(310) ابن حجر ، تهذيب ، ج3 ، ص 7 ؛ الفاسي ، العقد ، ج5 ، ص 54 ؛ انظر أيضاً : البابطين ، الحياة ، ص 122 .

(311) وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص ص 263-264 . ولم يقف الباحث لداود

بن عبد الله الحضرمي على ترجمة في المصادر المتاحة . غير أن الأزرق في

حديثه عن رباع (دور) قريش وحلفائها بمكة ، يذكر ربع آل داود بن

الحضرمي . انظر محمد بن عبد الله بن أحمد الأزرق ، أخبار مكة وما

جاء فيها من الآثار ، ت . رشدي الصالح ملحق ، ط3 ، مكة

المكرمة : مطابع دار الثقافة ، 1398هـ/1978م ، ج2 ،

ص 249 .

(312) البلاذري ، جُمُل من أنساب الأشراف ، ج9 ، ص ص 76-78 ؛

انظر أيضاً : خليفة ابن خياط ، تاريخ ، ص 317

(313) الفاسي ، العقد ، ج7 ، ص 134 ؛ البابطين ، الحياة ، ص 123 .

وانظر ترجمة مجاهد ابن جبر عند : ابن سعد ، الطبقات، ج5 ، ص ص

466-467 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج5 ، ص ص 373-375.

(314) انظر : ابن سعد ، الطبقات، ج5 ، ص ص 466-467 ؛ وقارن :

الذهبي ، تاريخ (101-120هـ)، ص ص 235-238.

(315) الفاكهي ، أخبار ، ج3 ، ص 236 ؛ ابن حزم ، أنساب، ص 142

؛ الفاسي ، العقد، ج7 ، ص 437 ؛ البابطين ، الحياة ، ص 123 .

وانظر ترجمة يحيى بن صيفي عند : ابن سعد ، الطبقات، ج5 ، ص

488 ؛ الذهبي ، تاريخ (101-120هـ)، ص 501 ؛ ابن حجر ،

تهذيب ، ج6 ، ص 154.

(316) ابن سعد ، الطبقات، ج5 ، ص 488 ؛ ابن حجر ، تهذيب، ج6،

ص 154.

(317) الفاكهي ، أخبار ، ج3 ، ص 236.

(318) الفاكهي ، أخبار ، ج3 ، ص 236. وانظر ترجمة المطلب بن عبد الله

المخزومي عند : الزبيري ، نسب ، ص ص 338-339 . الذهبي ،

تاريخ (101-120هـ)، ص 471 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج5 ، ص

ص 459-460.

(319) الزبيري ، نسب ، ص 339 ؛ ابن حجر ، تهذيب ، ج5 ، ص

459 .

(320) الفاسي ، العقد ، ج5 ، ص 291 . وانظر ترجمة عبد الله بن المؤمل  
المخزومي عند : ابن سعد ، الطبقات، ج5 ، ص 494 ؛ ابن حجر،  
تهذيب ، ج3، ص 279 .

(321) ابن سعد ، الطبقات، ج5 ، ص 494 .

(322) الزبيري ، نسب ، ص 315 ؛ الفاكهي ، أخبار ، ج3 ، ص 186 ؛  
وكيع ، أخبار، ج1، ص ص 264-268 ؛ الذهبي، تاريخ (161-  
170هـ)، ص ص 448-449.

(323) الكلبي ، نسب ، ص92 ؛ الزبيري ، نسب ، ص 341 ؛ الفاكهي ،  
أخبار ، ج3 ، ص 185 ؛ وانظر ترجمة عبدالعزيز بن المطلب المخزومي  
عند : الذهبي ، تاريخ (161-170هـ)، ص ص 329-330 ؛ ابن  
حجر، تهذيب، ج3، ص ص 473-474 .

(324) الزبيري، نسب، ص 341 ؛ وانظر أيضاً : وكيع ، أخبار، ج1 ، ص  
ص 202-210 .

(325) أبو إسحاق إبراهيم بن اسحاق الحربي ، المناسك وأماكن طرق الحج  
ومعالم الجزيرة ، ت. حمد الجاسر، ط2 ، الرياض : دار اليمامة ،  
1401هـ/1981م ، ص 479 ؛ البابطين ، الحياة ، هامش (3) ،  
ص 123 .

(326) البابطين ، الحياة ، هامش (5) ، ص 123 .

(327) الزبير ابن بكار ، جمهرة نسب قريش وأخبارها ، ت. محمود شاكر ،  
القاهرة : مطبعة المدني ، 1381هـ ، ص 447 . البابطين ، الحياة ،  
هامش (5) ، ص 123 .

(328) الفاكهي ، أخبار ، ج3 ، ص 185 ؛ وكيع ، أخبار، ج1، ص 204  
؛ البابطين ، الحياة ، ص 123 .

(329) انظر هنا : الأزرق ، أخبار ، ج2 ، ص ص 258-259 ؛ الفاكهي ،  
أخبار ، ج3 ، ص 185 ؛ وكيع ، أخبار ، ج1 ، ص ص 266-  
267 ؛ الفاسي ، العقد ، ج5 ، ص 465 .

(330) انظر : صالح أحمد العلي ، الحجاز في صدر الإسلام ، ط1 ، بيروت :  
مؤسسة الرسالة ، 1410هـ/1990م ، ص 306 . وانظر : العلي ،  
إدارة الحجاز ، ص ص 26-27 . وانظر أيضاً : البابطين ، الحياة ،  
ص 123 .

## المصادر والمراجع

أولاً : المصادر  
القرآن الكريم .



ابن الأثير ، عز الدين علي بن محمد الجزري (ت 630هـ/1232م) ، أسد  
الغابة في معرفة الصحابة ، بيروت : دار الفكر ،  
1409هـ/1989م .

ـ ، الكامل في التاريخ ، بيروت : دار صادر ، 1399هـ/1979م .  
الأزرقي ، محمد بن عبد الله بن أحمد (ت 244هـ/858م) ، أخبار مكة وما  
جاء فيها من الآثار ، ت. رشدي الصالح ملحس ، ط3 ، مكة  
المكرمة : مطابع دار الثقافة ، 1398هـ/1978م .  
الأصبحي ، مالك بن أنس (ت 179هـ/795م) ، الموطأ ، ت. محمد فؤاد  
عبد الباقي ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، 1985م .  
الأصبهاني ، أبو الفرج علي بن الحسين (ت 356هـ/967م) ، الأغاني ، ت.  
عبد الكريم الغرباوي ومحمود غنيم ، بيروت : مؤسسة جمال للطباعة  
والنشر ، د.ت .

البخاري ، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت 256هـ/870م) ، التاريخ  
الكبير ، بيروت : دار الكتب العلمية ، د.ت .

ـ ، صحيح البخاري ، ت. عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، بيروت :  
دار الفكر ، 1994م/1414هـ .

البسوي ، يعقوب بن سفيان (ت 277هـ/890م) ، المعرفة والتاريخ ، ت.  
أكرم ضياء العمري ، ط8 ، المدينة المنورة : مكتبة الدار ،  
1410هـ .

البغدادي ، أحمد بن علي الخطيب (ت 463هـ/1071م) ، تاريخ بغداد ،  
بيروت : دار الكتب العلمية ، د.ت .

البغدادي ، محمد بن حبيب بن أمية (ت 245هـ/859م) ، المحبر ، ت. ايلزه  
ليختن شتيتز ، بيروت ، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع ،  
د.ت .

ـ ، المنمق في أخبار قریش ، ت. خورشيد أحمد فاروق ، ط1 ،  
بيروت : عالم الكتب ، 1405هـ/1985م .

- ابن بكار ، الزبير (ت 256هـ/870م) ، جمهرة نسب قریش وأخبارها ،  
ت.محمود شاكر ، القاهرة : مطبعة المدني ، 1381هـ .
- البلاذري ، أحمد بن يحيى بن جابر (ت 279هـ/892م)، أنساب الأشراف ،  
بغداد : مكتبة المثنى، د.ت.
- ـ، كتاب جُمِل من أنساب الأشراف ، ط 1 ، ت. سهيل زكار ورياض  
زركلي ، بيروت : دار الفكر ، 1417هـ/1996م .
- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت 597هـ/1200م) ، كتاب  
القصاص والمذكرين ، ت. مادلين سوارتز ، بيروت : دار المشرق ،  
1971م .
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت 852هـ/1448م) ، تهذيب  
التهذيب ، ط 1 ، بيروت : إحياء التراث العربي ،  
1412هـ/1991م .
- ـ، الإصابة في تمييز الصحابة ، بيروت : دار الفكر العربي ، د.ت.
- الحري ، أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق (ت 285هـ/898م) ، المناسك  
وأماكن طرق الحج ومعالم الجزيرة ، ت.حمد الجاسر ، ط 2 ،  
الرياض : دار اليمامة ، 1401هـ/1981م .
- ابن حزم ، علي بن أحمد بن سعيد (ت 456هـ/1064م) ، جمهرة أنساب  
العرب ، ط 1 ، بيروت: دار الكتب العلمي ،  
1403هـ/1983م .
- الحموي، ياقوت بن عبد الله (ت 626هـ/1228م)، معجم البلدان ،  
بيروت : دار صادر ودار بيروت ، 1399هـ/1979م .
- ابن حنبل ، أحمد بن محمد الشيباني (ت 241هـ/855م) ، مُسند الإمام أحمد  
بن حنبل ، ط 1 ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ،  
1412هـ/1991م .

أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت 275هـ/888م)، سنن أبي داود، ت. عبيد الدعاس وعادل السيد، ط 1، بيروت : دار الحديث، 1393هـ/1973م .

ابن أبي الدم، إبراهيم بن عبد الله الهمداني الحموي (ت 642هـ/1244م)، كتاب أدب القضاء، ت. محيي هلال السرحان، ط 1، بغداد : مطبعة الإرشاد، 1404هـ/1984م .

ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد (ت 281هـ/894م)، الأشراف في منازل الأشراف، ط 1، ت. نجم عبدالرحمن خلف، الرياض : مكتبة الراشد، 1411هـ/1990م .

الدينوري، أبو حنيفة أحمد بن داود (ت 282هـ/895م)، الأخبار الطوال، مراجعة وتصحيح، حسن الزين، بيروت : دار الفكر الحديث، 1988م .

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748هـ/1347م)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ت. عمر عبد السلام التدمري، ط 1، بيروت، دار الكتاب العربي، 1410هـ/1990م .

الزبيري، المصعب بن عبد الله بن المصعب (ت 236هـ/850م)، كتاب نسب قریش، ت. إ. ليفي بروفنسال، ط 3، القاهرة : دار المعارف، د.ت.

ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري (ت 230هـ/844م)، الطبقات الكبرى، بيروت : دار صادر، د.ت.

الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، ت. زياد محمد منصور، ط 2، المدينة المنورة : مكتبة العلوم والحكم، 1408هـ/1987م .

ابن سلام، أبو عبيد القاسم (ت 224هـ/838م)، كتاب النسب، ت. مريم محمد خير الدرع، ط 1، بيروت : دار الفكر، 1410هـ .

ابن شبه ، أبو زيد عمر النميري (ت 262هـ/875م)، تاريخ المدينة المنورة ،  
ت. فهيم محمد شلتوت ، القاهرة : مكتبة ابن تيمية ، د.ت.  
الشيرازي ، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف (ت 476هـ/1083م)،  
طبقات الفقهاء ، ت. خليل الميس بيروت ، دار الفكر ، د.ت.  
الطبري ، أبو جعفر محمد بن جرير (ت 310هـ/922م)، تاريخ الرسل  
والملوك، ت. محمد أبو الفضل إبراهيم، ط4 ، القاهرة : دار  
المعارف ، د.ت.

ـ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، بيروت : دار الفكر ،  
1408هـ/1987م .

العصفري ، خليفة بن خياط (ت 240هـ/854م)، ت. أكرم ضياء العمري ،  
ط2 ، الرياض : دار طيبة ، 1405هـ/1985م .  
ابن عساكر ، علي بن الحسين بن هبة الله (ت 571هـ/1175م)، تهذيب  
تاريخ دمشق الكبير ، ت. عبد القادر بدران ، بيروت : دار إحياء  
التراث العربي ، 1407هـ/1987م .

الفاسي ، محمد بن أحمد (ت 832هـ/1428م)، العقد الثمين في أخبار  
البلد الأمين ، ت. محمد الفقي ، ط2، بيروت : مؤسسة الرسالة ،  
1406هـ/1986م .

الفاكهي ، محمد بن إسحاق (ت بعد 272هـ/885م)، أخبار مكة في قديم  
الدهر وحديثه ، ت. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ط2 ،  
بيروت : دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع ،  
1414هـ/1994م .

ابن فهد ، عز الدين عبد العزيز بن عمر (ت 922هـ/1516م)، غاية المرام  
بأخبار سلطنة البلد الحرام ، ت. فهيم محمد شلتوت، ط1 ، مكة  
المكرمة : مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، كلية  
الشريعة ، جامعة أم القرى ، 1406هـ/1986م .

ابن قتيبة ، عبد الله بن مسلم (ت 276هـ/889م)، المعارف، ت. ثروت  
عكاشة، ط4 ، القاهرة: دار المعارف ، د.ت.

القلقشندي، أحمد بن علي بن محمد (ت 821هـ/1418م) ، نهاية الأرب  
في معرفة أنساب العرب، بيروت : دار الكتب العلمية ، د.ت .  
الكلبي ، هشام بن محمد بن السائب (ت 204هـ/819م)، جمهرة النسب  
، ت. ناجي حسن ، ط1 ، بيروت : عالم الكتب،  
1413هـ/1993م .

الكندي ، محمد بن يوسف (ت 350هـ/961م) كتاب الولاة والقضاة ،  
ت. رفن گست ، القاهرة : دار الكتاب الإسلامي ، د.ت.  
ابن ماجة ، محمد بن يزيد القزويني (ت 275هـ/888م)، سنن ابن ماجة ،  
ت. محمد فؤاد عبد الباقي ، بيروت : دار الكتب العلمية ، د.ت .  
ابن منظور ، محمد بن مكرم (ت 711هـ/1311م)، لسان العرب ، بيروت :  
دار صادر ، د.ت.

ابن النديم ، محمد بن إسحاق (ت بعد 400هـ/10092م)، الفهرست ،  
بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر ، د.ت.  
وكيع ، محمد بن خلف بن حيان (ت 306هـ/918م) ، أخبار القضاة ،  
بيروت : عالم الكتب ، د.ت.  
اليقوبي ، أحمد بن جعفر بن واضح (ت 292هـ/904م)، تاريخ اليعقوبي  
، بيروت : دار صادر ، د.ت.

## ثانياً : المراجع

إمام ، سامي أحمد عبد الحليم ، "قضاء المظالم في عصر الدولة العباسية" ، مجلة كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، العدد 5 ، 1984م .

بطانية ، محمد ضيف ، "القضاء في الإسلام" ، مجلة الدارة ، العدد 1 ، 1409هـ .

الباطنين ، إلهام أحمد ، الحياة الاجتماعية في مكة منذ ظهور الإسلام حتى نهاية العصر الأموي ، ط1 ، الرياض : مطابع الخالد للأوفست ، 1419هـ .

الjasر ، حمد ، بلاد ينبع : لمحات تاريخية جغرافية وانطباعات خاصة ، الرياض : دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر ، د.ت.

الجميل ، محمد بن فارس ، النبي صلى الله عليه وسلم ويهود المدينة : دراسة تحليلية لعلاقة الرسول صلى الله عليه وسلم بيهود المدينة ومواقف المستشرقين منها ، ط1 ، الرياض : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، 1422هـ/2002م .

جودة ، جمال محمد داود ، "القصص والقصص في صدر الإسلام بين الواقع التاريخي والنظرة الفقهية" ، مجلة دراسات تاريخية ، جامعة دمشق ، عدد 34-44 ، السنة 10 ، 1989م .

الدقر ، عبد الغني ، الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة ، ط2 ، دمشق : دار القلم ، 1410هـ/1990م .

الرحيلي، سليمان ، "ولاية المدينة في العصر الأموي : دراسة سياسية" ، مجلة الدارة  
، العدد 4 ، السنة 19 ، 1414 هـ .

رشيد ، أرسن موسى ، الشرطة في العصر الأموي ، ط1 ، الكويت : مكتبة  
السندس ، 1410 هـ/1990 م .

سابق ، السيد ، فقه السنة ، بيروت : دار الكتاب العربي ، د.ت.  
السيف ، عبد الله بن محمد ، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في نجد والحجاز في  
العصر الاموي ، ط3 ، بيروت : مؤسسة الرسالة ،  
1403 هـ/1983 م .

شُرَّاب ، محمد محمد حسن ، المدينة في العصر الأموي (دراسة سياسية وإدارية  
 واجتماعية واقتصادية وفكرية)، ط1 ، دمشق : مؤسسة علوم  
القرآن ، 1404 هـ/1984 م .

الشرقاوي ، محمود ، القضاء في الإسلام ، الدمام : دار صالح للنشر والتوزيع ،  
د.ت.

الشيخ، رأفت غنيم، "جزر البحر الأحمر الأفريقية"، مجلة المؤرخ العربي، عدد 29  
، بغداد 1986 .

عبد الباقي ، محمد فؤاد ، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، استنبول :  
المكتبة الإسلامية ، 1984 م .

العلي ، صالح أحمد ، "قضاة بغداد في العصر العباسي"، مجلة العرب، مجلد 12  
، الرياض ، 1969 م.

ـ، الحجاز في صدر الإسلام ، ط1 ن بيروت : مؤسسة الرسالة ،  
1410 هـ/1990 م .

ـ، "إدارة الحجاز في العهود الإسلامية الأولى" ، مجلة الأبحاث ، عدد 2-4 ،  
السنة 21 ، بيروت : الجامعة الأمريكية ، 1968 م .

الفوزان، فوزان بن محمد ، "الزراعة في المدينة المنورة ، المدينة المنورة : البيئة  
والإنسان ، إشراف وتحرير محمد أحمد الروثي ومصطفى محمد  
خوجلي ، ط 1 ، المدينة المنورة : نادي المدينة المنورة الأدبي ،  
1418هـ/1997م .

#### الملاحق

قضاة المدينة ومكة المعينين رسمياً في  
العصر الأموي

#### ملحق رقم (1)

قضاة المدينة في الفترة السفينية (41-64هـ/661-684م)

م	القاضي	الفترة الزمنية	الوالي	الخليفة
1	عبد الله نوفل بن الحارث بن	42-49هـ	مروان بن الحكم	معاوية بن أبي
2	عبد المطلب	49-54هـ	سعيد بن العاص	سفيان
3				
4	أبو سلمة بن عبد الرحمن بن	54-57هـ	مروان بن الحكم	معاوية بن أبي
5	عوف	57-60هـ	الوليد بن عتبة بن أبي	سفيان
6	مصعب بن عبد الرحمن بن	60-61هـ	سفيان	معاوية بن أبي
7	عوف	61-62هـ	عمرو بن سعيد بن	سفيان



معاولة بن أبل سفلان لزلد بن معاولة بن أبل سفلان لزلد بن معاولة بن أبل سفلان لزلد بن معاولة بن أبل سفلان	العاص الوللد بن عتبة بن أبل سفلان عثمان بن محمد بن أبل سفلان	63-62هـ	عمرو بن عبد بن زمعة العامري عبد الله بن عثمان التلمل عمرو بن عبد بن زمعة العامري طلحة بن عبد الله بن عوف الزهرل	
--	--	---------	---	--

### ملحق رقم (2)

#### قضاة مكة فف الفترة السففانية (41-64هـ/661-684م)

م	القاضي	الفترة الزمنية	الوالي	الخللفة
1	لم تحدد المصادر المتاحة	60-42هـ	عدد من الولاة	معاولة بن أبل سفلان
2	اسم القاضي عبفد بن حنفل	63-60هـ	عبد الرحمن بن لزلد بن الخطاب	لزلد بن معاولة بن أبل سفلان

### ملحق رقم (3)

#### قضاة الملفة فف الفترة الزبلرفة (64-73هـ/684-692م)

م	القاضي	الفترة الزمنية	الوالي	الخللفة
1	لم تحدد المصادر المتاحة	71-68هـ	جابر بن الأسود بن	عبد الله بن الزبلر
2	اسم القاضي	73-71هـ	عوف الزهرل	عبد الله بن الزبلر

	طلحة بن عبد الله بن عوف		طلحة بن عبد الله بن عوف	
--	-------------------------	--	-------------------------	--

#### ملحق رقم (4)

#### قضاة مكة في الفترة الزيرية (64-73هـ/684-692م)

م	القاضي	الفترة الزمنية	الوالي	الخليفة
1	عُبَيْد بن عمير بن قتادة الليثي	لم تُحدد الفترة الزمنية	لم تُحدد المصادر اسم الوالي (كان على مكة عبد الله بن الزبير)	عبد الله بن الزبير
2				عبد الله بن الزبير
3	عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة التيمي	لتولي هؤلاء القضاة ولكنها خلال (64-73هـ)	لم تُحدد المصادر اسم الوالي (كان على مكة عبد الله بن الزبير)	عبد الله بن الزبير
	عباد بن عبد الله بن الزبير		لم تُحدد المصادر اسم الوالي (كان على مكة عبد الله بن الزبير)	عبد الله بن الزبير

#### ملحق رقم (5)

#### قضاة الطائف في الفترة الزيرية (64-73هـ/684-692م)

م	القاضي	الفترة الزمنية	الوالي	الخليفة
1	عبد الله بن عبيد الله بن	لم تُحدد	لم تُحدد المصادر المتاحة	عبد الله بن الزبير

	أبي مليكة التيمي	الفترة الزمنية ولكنها خلال (64- 73هـ)	اسم الوالي	
--	---------------------	---	------------	--

### ملحق رقم (6)

#### قضاة المدينة في الفترة المروانية (73-132هـ/692-750م)

م	القاضي	الفترة الزمنية	الوالي	الخليفة
1	طارق بن عمرو المكي	73-72هـ	طارق بن عمرو المكي	عبد الملك بن مروان
2	عبدالله بن قيس بن مخزومة	76-74هـ	الحجاج بن يوسف	عبد الملك بن مروان
3	بن عبدالمطلب	83-76هـ	الثقفي	عبد الملك بن مروان
4	نوفل بن مساحق	87-83هـ	أبان بن عثمان بن	عبد الملك بن مروان
5	عمر بن خلدة الزرقى	87هـ	عفان	الوليد بن عبد الملك
6	عبدالرحمن بن يزيد بن	94-87هـ	هشام بن إسماعيل	بن مروان
7	جارية الأنصاري	96-94هـ	المخزومي	الوليد بن عبد الملك
8	أبو بكر بن محمد بن	99-96هـ	عمر بن عبد العزيز	بن مروان
9	عمرو بن حزم		عمر بن عبد العزيز	
10	الأنصاري		عثمان بن حيان بن	الوليد بن عبد الملك
	أبو بكر بن محمد بن			بن مروان

11	عمرو بن حزم الأنصاري	96-99هـ	معبد المري	سليمان بن عبد
12	أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم	99-101هـ	أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم	الملك بن مروان
13	الأنصاري	101-104هـ	الأنصاري	سليمان بن عبد
14	أبو طوالة عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر بن حزم	104هـ	أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم	الملك بن مروان
15	الأنصاري	104هـ	الأنصاري	عمر بن عبد العزيز
16	أبو طوالة عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر بن حزم	104-105هـ	أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم	يزيد بن عبد الملك
17	الأنصاري	105-106هـ	الأنصاري	بن مروان
18	سلمة بن عبد الله بن سلمة	106-؟هـ	أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم	يزيد بن عبد الملك
19	سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف سعيد بن سليمان بن ثابت الأنصاري محمد بن صفوان بن عبيد الله الجمحي	114-؟هـ	الأنصاري	بن مروان
	الصلت بن زيد بن الصلت الكندي	114-؟هـ	عبد الرحمن بن الضحاك بن قيس الفهري	يزيد بن عبد الملك
	أبو بكر بن عبد الرحمن بن حويطب	119-؟هـ	عبد الواحد بن عبد الله النصري	بن مروان
		119هـ	إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي	هشام بن عبد الملك
		119هـ	إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي	بن مروان
			خالد بن عبد الملك بن الحارث بن الحكم بن أبي العاص	هشام بن عبد الملك
				بن مروان

	<p>محمد بن صفوان بن عبيد الله الجمحي</p> <p>أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري</p> <p>مصعب بن محمد بن شرحبيل العبدي</p>		<p>خالد بن عبد الملك بن الحارث بن الحكم بن أبي العاص أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري</p> <p>محمد بن إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي</p>	<p>هشام بن عبد الملك بن مروان</p> <p>هشام بن عبد الملك بن مروان</p>
م	القاضي	الفترة الزمنية	الوالي	الخليفة
20	محمد بن أبي بكر بن	119-	محمد بن إبراهيم بن	هشام بن عبد الملك
21	محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري	125هـ	هشام بن إسماعيل المخزومي	بن مروان
22	سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف	125هـ	يوسف بن محمد بن الثقفي	الوليد بن يزيد بن عبد الملك
23	يحيى بن سعيد الأنصاري	125-		
24	سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف	126هـ	يوسف بن محمد بن الثقفي	الوليد بن يزيد بن عبد الملك
25	عثمان بن عمر بن موسى التيمي	126هـ	عبد العزيز بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان	يزيد بن الوليد بن عبد الملك
26	عثمان بن عمر بن موسى التيمي	126هـ	عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مروان عبد العزيز بن عمر بن	يزيد بن الوليد بن عبد الملك
27		127-		
		129هـ		
		129-		

عثمان بن عمر بن موسى التيمي	130هـ	عبد العزيز بن مروان	مروان بن محمد بن
	-130	عبد الواحد بن	مروان بن الحكم
محمد بن عمران بن	132هـ	سليمان بن عبد الملك	مروان بن محمد بن
إبراهيم بن محمد بن		بن مروان	مروان بن الحكم
طلحة التيمي		الوليد بن عروة بن	مروان بن محمد بن
		محمد بن عطية	مروان بن الحكم

### ملحق رقم (7)

#### قضاة مكة في الفترة المروانية (73-132هـ/692-750م)

م	القاضي	الفترة الزمنية	الوالي	الخليفة
1	طارق بن عمرو المكي	لم تحدد المصادر	الحجاج بن يوسف الثقفي	عبد الملك بن مروان
2	داود بن عبد الله الحضرمي	المتاحة الفترة الزمنية	عمر بن عبد العزيز	الوليد بن عبد الملك بن مروان
3	داود بن طلحة الحضرمي	87هـ	داود بن طلحة الحضرمي	سليمان بن عبد الملك بن مروان
		96هـ		